

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٩٠**

الجمعة، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيربيكي	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيدة زانيللي
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	سلوفاكيا	السيد بارثو
	الصين	السيدة تشن بيجي
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد ماكايات - سافوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

07-37398 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وسيراليون وكندا ونيجيريا وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كانو (سيراليون) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي جورج غيلاغا كينغ، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون؛ والسيد ستيفن راب، المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي كينغ والسيد راب لشغل مقعدين على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى نسخ من وثيقة ستصدر لاحقاً (S/2007/338)، تتضمن رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من ممثل كندا يحيل بها، بصفة تلك الدولة رئيس لجنة إدارة المحكمة الخاصة لسيراليون، استراتيجية إنجاز المحكمة، وملخص لها مع ملخص لميزانية الإنجاز لتلك المحكمة.

وأود أن أرحب بحضور السيدة آشا – روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، لهذه الجلسة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعي العام لتلك المحكمة.

أعطي الكلمة الآن للقاضي جورج غيلاغا كينغ، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون.

القاضي كينغ (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمجلس الأمن على قرار عقد مناقشة بشأن المحكمة الخاصة لسيراليون. ومن دواعي اعتزازي البالغ، كرئيس للمحكمة الخاصة لسيراليون، أن تتاح لي هذه الفرصة لإحاطة أعضاء المجلس علماً بالإنجازات التي حققتها تلك المحكمة والتحديات التي تواجهها.

إن هذه مرحلة حرجة في حياة المحكمة الخاصة. فبينما تضطلع المحكمة بمستوى غير مسبوق من النشاط القضائي، تشرع بالفعل في إنهاء عملياتها بصفة عامة في فريتاون.

وفي ملاحظاتي، سوف أطلع المجلس على آخر التطورات بالنسبة للإجراءات القانونية في المحكمة الخاصة واستراتيجيتها للإنجاز. وسأتكلم بعد ذلك عن تأثير المحكمة على سيراليون وجهودها من أجل أن تخلّف تركة لها صفة الدوام. وأخيرا، سوف أصف بعض المجالات التي يلزم فيها دعم المجتمع الدولي لضمان إنهاء المحكمة ولايتها بنجاح.

تجري حاليا محاكمات لتسعة أشخاص أمام المحكمة الخاصة لسيراليون. و تجري ثلاث من هذه المحاكمات في فريتاون، وإحداها، وهي محاكمة السيد تشارلز تايلور، الرئيس السابق لجمهورية ليبريا، منعقدة في لاهاي. أما محاكمات الأشخاص الذين يُدّعى انتماؤهم إلى قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية فتجري أمام الدائرة الابتدائية الأولى. وقد انتهت محاكمة قوات الدفاع المدني، ومن المتوقع أن يصدر حكم فيها في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويقوم الدفاع حاليا بمرافعته في محاكمة الجبهة المتحدة الثورية. وتجري محاكمات الأعضاء الذين يدعى انتماؤهم للمجلس الثوري للقوات المسلحة، ومحاكمة السيد تشارلز تايلور، أمام الدائرة الابتدائية الثانية. ومن المتوقع في محاكمة المجلس الثوري للقوات المسلحة أن يصدر حكم في ٢٠ حزيران/يونيه. أما محاكمة السيد تايلور فبدأت بمرافعة المدعي يوم الاثنين، ٤ حزيران/يونيه، في لاهاي.

ووفقا لاستراتيجية الإنجاز المستكملة، التي تم توزيعها على أعضاء المجلس، سوف تختتم المحكمة الخاصة لسيراليون جميع نشاطها القضائي في فريتاون وفي لاهاي قبل نهاية ٢٠٠٩.

كما أسلفت الإشارة، تم الانتهاء من اثنتين من المحاكمات الدائرة في فريتاون، وهما المتعلقتان بالمجلس الثوري للقوات المسلحة وقوات الدفاع المدني، وستصدر الأحكام فيهما في غضون الأسابيع المقبلة. ومن المقرر الانتهاء من محاكمة ثالثة، هي محاكمة الجبهة المتحدة الثورية، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويُنتظر صدور حكم فيها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبمجرد صدور حكم في قضية الجبهة المتحدة الثورية، سوف تختتم الدائرة الابتدائية الأولى المهام الموكلة إليها وتصبح غير قائمة.

أما فيما يتعلق بمحاكمة السيد تايلور، فالمنظور أن تستمر إجراءات المحاكمة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وأن يصدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ حكم بشأن جوهر الدعوى، وبشأن العقوبة في حال انطباقها.

ويجوز بدء الاستئنافات المحتمل تقديمها في فريتاون في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويتوقع أن تستمر أي إجراءات للاستئناف ستة أشهر على وجه التقريب لكل قضية وأن يُنتهى منها بالنسبة لقضايا المجلس الثوري للقوات المسلحة وقوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تكمل دائرة الاستئناف نظر الطعن المحتمل تقديمه في قضية تايلور بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ولا يزال أحد الذين صدرت بحقهم لائحة اتهام، وهو السيد جوني بول كوروما، مطلق السراح. وفي حالة القبض عليه بين الآن وتاريخ إنجاز الأعمال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سوف يتعين مراجعة استراتيجية الإنجاز وميزانية المحكمة.

سيدي الرئيس، ومع أنه ليس من الممكن قط التنبؤ تماما بالمدة التي تستغرقها الإجراءات القانونية، اسمحوا لي أن أطمئنكم إلى التزام المحكمة الخاصة ببلوغ المراحل الرئيسية المحددة في استراتيجية الإنجاز، وبمواصلة استعراض الطرق المؤدية لزيادة الكفاءة.

غير أن أهمية المحكمة الخاصة لسيراليون تتجاوز الانتهاء من إجراءاتها القضائية. وبصفتي رئيسا للمحكمة الخاصة ومن مواطني سيراليون، لديّ اعتقاد جازم بأن إنشاء المحكمة يمثل إسهاما كبيرا في إقرار السلام والأمن لمدة طويلة في سيراليون والمنطقة. لقد أسهمت المحكمة بشكل كبير في الجهود الجاري بذلها في سيراليون لإحياء سيادة القانون ولوضع حد للإفلات من العقاب.

وقد جعلت المحكمة الخاصة محاكماتها وأنشطتها الأخرى جزءا من الخطاب ومن التراث الوطني في سيراليون. وقد صادف قسم الاتصال بالمحكمة، من خلال البرامج الإذاعية وعروض الفيديو والاجتماعات العامة والدورات التدريبية، نجاحا عظيما في إشراك جميع قطاعات المجتمع في سيراليون. ويتخذ قسم الاتصال الآن خطوات لكفالة وصول عملية محاكمة السيد تايلور بكاملها إلى كل شخص في سيراليون، رغم إقامة المحاكمة في لاهاي، وأن يتاح الاطلاع عليها في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا، ولا سيما في ليبريا وخارجها.

علاوة على ذلك، لا مبرر للدهشة في أن تكون المسائل المتعلقة بتركة المحكمة ضمن أولوياتها العليا وهي تقترب من نهاية ولايتها. ومن ثم فالمحكمة مستمرة في نقل الدراية الفنية إلى أبناء سيراليون من خلال عدد من البرامج، منها عمليات التدريب على الترجمة الشفوية بقاعة المحكمة، وحماية الشهود، ومعايير الاحتجاز. كما تستكشف المحكمة الخاصة بعض الطرق لضمان الحفاظ على مبانيها ومحفوظاتها وسجلاتها لأبناء سيراليون وأحفادها. وتجري دراسة الاستخدامات الممكنة لموقع المحكمة المادي بعد إنجاز ولايتها بالاشتراك مع حكومة سيراليون.

ولقد أفادت المحكمة الخاصة في مناسبات عديدة من الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن امتناني الخاص لاعتماد المجلس القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦) الذي يحيط فيه علما باعتزامي الإذن لدائرة المحاكمة الثانية بممارسة مهامها خارج مقر المحكمة الخاصة ويطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في نقل تشارلز تايلور إلى هولندا؛ ولاتخاذه القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، الذي يوسع نطاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ليشمل حماية مقر المحكمة بوحدة من القوات المنغولية.

ولا تزال المحكمة الخاصة بحاجة إلى دعم مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء من أجل إنجاز ولايتها. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه ثلاثة نداءات.

أولا، تحتاج المحكمة الخاصة إلى تأمين التمويل. وقد انتهت المحكمة مؤخرا من إعداد ميزانية إنجاز تحمل احتياجاتها المالية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٩. ويبلغ إجمالي الميزانية ٨٩ مليون دولار. وسوف تنفد الأموال المتوافرة لديها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وهذا مبعث قلق خطير وعاجل. فلكي تتقيد المحكمة باستراتيجيتها للإنجاز، من الواجب والحيوي أن يوجد الدعم المالي الكافي لذلك.

ثانيا، تلتمس المحكمة تعاون المجتمع الدولي في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات إضافية لتنفيذ الأحكام التي يحتمل صدورها ولإعادة توطين الشهود. ويجب أن توجد اتفاقات كافية لذلك بأسرع ما يمكن تجنبا لحالات التأخير في إنجاز أعمال المحكمة.

ثالثا، أشجع الدول على تقديم الدعم لمشاريع تركة المحكمة ونظرها في المسائل المتبقية ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن امتناني لمجلس الأمن ولنائبة الأمين العام على الدعم الذي تلقته المحكمة الخاصة من الأمم المتحدة منذ ولادتها. وسأكون مقصرا في واجبي إن لم أعرب عن الشكر للجنة الإدارية للمحكمة الخاصة ولمكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة على الدعم والمشورة القيّمين للغاية اللذين حصلت عليهما اللجنة منهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد استيفن راب، المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون.

السيد راب (تكلم بالانكليزية): في مستهل العرض الذي سأقدمه أود أن أكرر الملاحظات التي أدلى بها رئيس

المحكمة كنغ، وأن أشكر المجلس على قراره بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المكرسة للمحكمة الخاصة لسيراليون.

كما أود أن أشكر مجلس الأمن على دوره القيم للغاية في تقوية السلام والأمن في سيراليون ومنطقة غرب أفريقيا، وعلى المساعدة المقدمة للمحكمة الخاصة في سعيها إلى إقامة العدل.

يعرف الأعضاء جميعا أن يوم الإثنين الماضي شهد بدء محاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلس تيلر. إن محاكمته تشكل حدثا فاصلا في مسيرة العدالة الدولية وإن مجلس الأمن يستحق خالص الثناء على المساعدة في تحقيق ذلك. في عام ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٣٨ (٢٠٠٥)، الذي أدرج ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (البعثة) إلقاء القبض على تشارلس تيلر واحتجازه ونقله إلى المحكمة الخاصة إذا ما عاد إلى ليبريا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦ يسر ذلك القرار تسليم ونقل تيلر إلى المحكمة الخاصة في فريتاون، بعد إلقاء القبض عليه لدى محاولته عبور الحدود من نيجيريا إلى الكاميرون. وبعد ذلك، في حزيران/ يونيه ٢٠٠٦، اتخذ المجلس القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦) وطلب فيه من جميع الدول أن تتعاون في تنفيذ نقل تشارلس تيلر إلى هولندا لمحاكمته أمام المحكمة الخاصة. وذلك المسعى يمثل نموذجا رائعا على التعاون من جانب المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، في آذار/ مارس ٢٠٠٧ – قبل وقت ليس ببعيد – اتخذ المجلس القرار ١٧٥٠(٢٠٠٧) وفوض البعثة تقديم الدعم للمحكمة الخاصة بالنسبة إلى الأنشطة المضطلع بها في ليبريا، بموافقة الحكومة الليبرية.

لذلك أشعر بأشد الامتنان لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناسبة لأقدم له إحاطة إعلامية، بصفتي مدعيا عاما للمحكمة الخاصة لسيراليون، ولأوافيه بوصف إجمالي للعمل الذي يؤديه مكتبي والتحديات التي تنتظرنا.

المحكمة الخاصة لديها ولاية قضائية مركزة جدا. فهي مكلفة بمقاضاة الذين يتحملون أعظم المسؤولية عن انتهاكات القانون الإنساني المرتكبة في سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. لذلك دأب مكتب المدعي العام على تركيز التحقيقات وإجراءات المقاضاة على عدد محدود من الأفراد الذين يُدعى أنهم كانوا في موقع المسؤولية و/أو القيادة، وأنهم اضطلعوا بدور كبير لا في ارتكاب الجرائم فحسب، وإنما أيضا في التخطيط لها وتنفيذ حملات الرعب التي أطبقت على سيراليون فترة تقرب من ١٠ سنوات.

لقد أصدر الادعاء العام ١٣ لائحة اتهام، وكلها تم تثبيتها من قبل قاض بالمحكمة الخاصة. وتم إلقاء القبض على ١١ فرد، نقلوا ووضعوا تحت إمرة المحكمة الخاصة. وإثنان منهم، فوداي سنكوه وهنغا نورمن، توفيا وفاة طبيعية أثناء الاحتجاز؛ ومتهم آخر قتل في ليبريا قبل إلقاء القبض عليه؛ وآخر، مثلما ذكر رئيس المحكمة كنغ، لا يُعرف مصيره. والمحكمة يمثل أمامها الآن ٩ أفراد متهمين في أربع محاكمات.

لقد أكمل الادعاء العام والدفاع عرض الأدلة في محاكمات أليو كنديوا، وموينينا فوفانا، من قوات الدفاع المدني، وألكس تمبا بريما، وبريما بازي كمارا وسنتيغي بربور كانو، من المجلس الثوري للقوات المسلحة، بنهاية عام ٢٠٠٦. ومع انتهاء مرحلة المحاكمة في قضيتي قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة فإن مكتبنا ينتظر إصدار الأحكام وهو يكرس جهوده للاستعداد للاستئنافات المحتملة. وفي ٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ كان الادعاء العام قد أكمل مرافعاته في محاكمة عيسى حسن سيساي، وموريس كالون، وأوغسطين غباو، من الجبهة الثورية المتحدة. وبدأ الدفاع في تقديم شهوده في ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧، ومن المتوقع اختتام المحاكمة في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨.

وواصل مكتب المدعي العام إجراء التحقيقات في سيراليون وأماكن أخرى فيما يتعلق بالقضية المرفوعة ضد تشارلس تيلر. وفي ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣، ثبّتت المحكمة الخاصة لائحة الاتهام ضد تشارلس تيلر عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي. وفي ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٦، سُلِّم السيد تيلر للمحكمة الخاصة. ومراعاة للشواغل التي أعرب عنها القادة الإقليميون، طلب رئيس المحكمة رسميا إجراء محاكمة تيلر في لاهاي، بهولندا، أمام الدائرة الابتدائية للمحكمة الخاصة. وفي ٢٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦ نُقل تيلر إلى لاهاي.

ويوم الإثنين الماضي، قبل أربعة أيام، بدأت القضية رسميا في قاعة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وفي بياني الافتتاحي أوضحتُ أن الادعاء العام سيسعى إلى كفالة أن تتجسد في المحاكمة مبادئ الإنصاف والإجراءات القانونية الأصولية في كل الأوقات. وفي الأشهر المقبلة، سيستدعي الادعاء العام الشهود وسيقدم الأدلة والقرائن التي تشكل، بحسب تقييمنا، برهانا قويا لا يدحض على جرم السيد تيلر في التخطيط والتحريض وإصدار الأوامر والمساعدة والحث بالنسبة إلى الجرائم المتهم بها في اللائحة: جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة خرق أحكام أخرى من القانون الإنساني الدولي بتجنيده أطفالا دون الخامسة عشرة من العمر في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، أو باستغلالهم باستخدامهم في الأعمال القتالية بصورة مباشرة.

المحكمة الخاصة تشكل حقاً أول محكمة جنائية دولية تتهم وتقاضي أفرادا عن تجنيدهم الأطفال الجنود في خرق للقانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل المحكمة الخاصة أول محكمة جنائية دولية توجه تهمة الزيجة القسرية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية. إن الأحكام التي من المتوقع أن تصدر عن تلك الجرائم بعد ١٢ يوما من الآن في قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة ستكون أول أحكام من نوعها في تاريخ العالم.

هذه المحاكمات برهان على التزام المجتمع الدولي بكفالة المحاسبة عن الجرائم الشريرة والواسعة الانتشار مثل تلك التي ارتكبت في سيراليون. إنها تبعث برسالة واضحة بأن جرائم من قبيل تشويه الأعضاء وبتر الأيدي والأرجل، والاستعباد الجنسي للنساء والفتيات، واستخدام الأطفال الجنود لا يجوز أن تستمر بلا عقاب. وتبين المحاكمة التاريخية لتشارلس تيلر أنه، بعد العنف الجسدي المؤذي والرعب الذي فُرض على سيراليون وشعبها، ثمة أناس في العالم مستعدون لرفع لواء القانون وتقرير أنه، بصرف النظر عن منصب الشخص المسؤول، فإن العدالة ستتحقق ذات يوم.

وكما بين رئيس المحكمة كنغ، من المتوقع أن تكمّل المحكمة مرافعاتها القانونية في موعد أقصاه كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. لكن التنفيذ الفعلي لخطة إكمال المحاكمات ستتطلب مواصلة الدعم من كل الدول الأعضاء.

في سياق محاكمات قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة قدم الادعاء العام ٢٢٠ شاهدا. وإجمالا تم الاستماع إلى ٣٥٤ شاهدا أمام المحاكم حتى اليوم. وفي محاكمة تيلر ينوي الادعاء العام استدعاء ١٣٩ شاهدا تقريبا. والكثير من الشهود الذين سيمثلون أمام المحكمة الخاصة إنما يخاطرون بسلامتهم وسلامة أسرهم، مبرهنين بذلك على شجاعتهم وعزيمتهم. ويقع على عاتق المحكمة واجب حماية وترحيل الشهود المشهورين المستضعفين. وقد وقعت المحكمة حتى الآن اتفاقات بترحيل الشهود مع ثلاثة بلدان وأبرمت اتفاقات مخصصة مع بلدين آخرين. والمطلوب اتفاقات إضافية لكفالة أن يحصل كل شهود المحكمة الخاصة على الحماية التي يستحقونها.

كل المتهمين أمام المحكمة الخاصة أعلنوا أنهم معدمون ماديا، وهم يحصلون الآن على المساعدة القانونية على حساب المحكمة. ومن الهام أن يكون بمقدور قلم المحكمة إجراء مزيد من التحقيقات بغية التأكد من صحة تلك الادعاءات بالعوز. وتتطلب التحقيقات تعاونا مكثفا من الدول الأعضاء لتتبع الأصول الممكنة، وتجميدها، وكفالة الوصول إليها.

وقد يؤدي ذلك إلى اكتشاف أصول كبيرة يمكن أيضا توفيرها لعملية وطنية ترمي إلى تعويض الضحايا. وبالنظر إلى الأدلة، فإن الجرائم التي نحاكم مرتكبيها كانت مدفوعة في جزء منها بالرغبة في السيطرة على الموارد المعدنية واستغلالها. وتقتضي إقامة العدالة وضع ما يتبقى من حصيلة هذا النهب في تصرف ضحاياه. وأنا على علم بما تبذله اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المعنية بليبريا من جهود متواصلة لتنفيذ تجميد أصول تشارلز تايلور وشركائه المقربين امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤). ونجاح تلك الجهود سيمهد السبيل لتعويض الضحايا كما سيرسل إشارة إلى آخرين مفادها أنهم لن يكسبوا من ارتكاب جرائم من هذا القبيل. ونحث الدول الأعضاء على تقديم كل المساعدة القانونية والتقنية المناسبة. ونحن في مكتب المدعي العام على استعداد للتعاون بأي شكل من الأشكال لكفالة تحقيق النجاح.

أخيرا، وكما قال القاضي كينغ، إن المحكمة تحتاج إلى تمويل. وقد أبانت المحكمة أنها تمثل في حد ذاتها عملية شفافة ومجزية من حيث التكلفة. وبغية تقديم المحكمة صورة واضحة للدول الأعضاء بشأن الموارد المطلوبة إلى حين الانتهاء من عملها، قدمت ميزانية استكمالية لكل سنة من السنوات المتبقية من ولايتها، أي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وستستنفد الأموال الحالية المتوفرة في حسابات المحكمة الخاصة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ونحن بحاجة إلى قرابة ٦٠ مليون دولار من الأموال الإضافية لتمويل عملية المحكمة حتى استكمال ولايتها. والتحديات التي تواجهها المحكمة الخاصة جسيمة، وأنا أشجع جميع الدول الأعضاء على تجديد دعمها للمحكمة ولما تبذله من جهود لكفالة إقامة العدالة في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في سيراليون.

وأود أن يتأمل الأعضاء هذه الكلمات المقتبسة من البيان الافتتاحي للادعاء العام أثناء محاكمة تايلور.

> ”لشعب سيراليون مقولة: مهما طال الظلام، لا بد لليل أن ينجلي مرة أخرى“ وعلى مدى سنوات، ظلت الجرائم التي ارتكبها المتهم في الخفاء. واليوم، نشرع في تسليط الضوء على مسؤوليته عما تسبب به من معاناة لشعب سيراليون“.

فلنواصل العمل معا لمساعدة شعب سيراليون على استشراف آفاق مستقبل مشرق ملؤه الأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد راب على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، السيدة آشا - روز ميغيرو.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أكون هنا بصفتي شاهدة على الإنجازات الكبيرة التي حققتها المحكمة الخاصة لسيراليون. وبعدما استمعت إلى بياني الرئيس والمدعي العام بشأن عمل المحكمة الخاصة وأهدافها، أشعر بالتواضع، غير أنني أحس بالتشجيع في ذات الوقت. فقبل مجرد خمس سنوات، انتهى في سيراليون صراع دام أحد عشر عاما، وتميز بوحشية لا توصف، والاستخدام المنهجي للتمثيل بالجثث، والاختطاف، والعنف الجنسي، وقتل المدنيين.

وباعتبار المحكمة الخاصة الأولى من نوعها، فقد أنشئت على أساس اتفاق بين الأمم المتحدة ودولة عضو – سيراليون – بناء على طلب من مجلس الأمن وحكومة سيراليون. ويقام هذا النموذج المختلط الجديد للعدالة الدولية في الإقليم الذي ارتكبت فيه الجرائم ويحظى بالتالي بالميزة الفريدة المتمثلة في الاستفادة من موظفين دوليين وسيراليونيين.

وقد واجهت المحكمة الخاصة العديد من الصعوبات والتحديات منذ إنشائها. لكن الواضح أن جهودا جبارة بذلها موظفون متفرغون وشعب سيراليون لمحاكمة أولئك الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ارتكبت في سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وعلى غرار المحاكم المخصصة الأخرى الموجودة حاليا، إن المحكمة الخاصة تقاضي مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. غير أن هذه المحكمة تنفرد بكونها حاكمت جميع المدانين أمامها على تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن ١٥ سنة للمشاركة في الأعمال القتالية. والجدير بالذكر أن المحكمة الخاصة، استنادا لاجتهاد المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، تصدت للتقليد المتعلق بالإفلات من العقاب على الجرائم ذات الطبيعة الجنسانية، وحاكمت مرتكبي جرائم من قبيل الزواج القسري، وسلمت بالطابع الفريد للجرائم الجنسية التي ارتكبت أساسا ضد النساء والفتيات خلال هذا الصراع. ولأول مرة، تتم بصورة مباشرة محاكمة مرتكبي الاستعباد الجنسي باعتباره جريمة ضد البشرية وفقا للقانون الدولي.

واليوم، أظهرت المحكمة الخاصة لكيفية اضطلاعها بالمسؤولية الكبيرة التي تحملتها عام ٢٠٠٢ لكفالة تقديم مقترفي الجرائم إلى المحاكمة. ولدى قيام المحكمة بذلك، أسهمت في استعادة السلم والأمن في سيراليون وصونهما. وكثيرا ما يقال إن أحد أكبر إنجازات المحكمة الخاصة يتمثل في قسم الاتصال لديها. ومما يثير الإعجاب حقا كيفية حشد القسم دعم عامة الناس في سيراليون والمنطقة المجاورة. وينشر القسم بصورة فعالة المعلومات عن المحاكمات الجارية أمام المحكمة الخاصة على مستوى الجمهور، مما يتيح الحصول على معلومات بشأن تطبيق القيم الأساسية لسيادة القانون في استعادة السلم.

وانضمت المحكمة الخاصة إلى محاكم دولية أخرى في منح الأمل للأجيال القادمة – الأمل في أن سيادة القانون قد تسود في تسيير شؤون الرجال والنساء من جميع الدول وأن الذين تشكل أعمالهم جريمة ضد ضمير الإنسانية لن يفلتوا من العقاب.

وفي يوم افتتاح محاكمة تشارلز تايلور، شجع الأمين العام جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها وإسهاماتها للمحكمة الخاصة. واليوم، تسعى المحكمة الخاصة بصورة محددة إلى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي من خلال الدعم المالي. غير أن المحكمة تتطلب أيضا تعاون الدول الأعضاء في إنفاذ الأحكام، ونقل الشهود، والمسائل اللاحقة المتبقية التي تشكل تركة ستنشأ بطبيعة الحال عن أنشطتها. وأجدد التأكيد بقوة على تلك الطلبات.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه السخي للمحكمة الخاصة، ويكفل أن تتوفر لها الموارد البشرية والمالية الضرورية لاستكمال ولايتها. وتشكل المحكمة معلما هاما في مكافحة الإفلات من العقاب. وهي تمثل الإنجاز الهام الذي حققه أولئك الذين عملوا بتفان لكفالة تركة دائمة من العدل وسيادة القانون، يمكن لشعب سيراليون، وأفريقيا، والمجتمع الدولي كافة الافتخار بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أيضا بأن أشكر رئيس المحكمة الخاصة والمدعي العام لديها على إحاطتيهما الإعلاميتين الغنيتين بالمعلومات، وعلى كل ما يقومان به من عمل للمساعدة في إحقاق العدالة لشعب سيراليون. كما أود أن اشكر نائبة الأمين العام على حضورها لهذه الجلسة وعلى ما أعربت عنه من عبارات الدعم للمحكمة، التي تمثل قضية هامة للمجلس.

قبل أقل من ثماني سنوات، كان التدخل العسكري ضروريا لإنقاذ سيراليون من السقوط التام في الحرب الأهلية. وكان التقدم الذي تحقق منذئذ تشريفا لجهود شعب سيراليون، والأمم المتحدة وغيرها. وقد قام رئيس وزرائي، توني بلير، بزيارة لفريتاون مؤخرا. وتمكن من مشاهدة وملاحظة التغيير في أحوال سيراليون على مدى السنوات القليلة الماضية، مما يثير الإعجاب حقا. غير أنه، ومثلما قال المتكلمون السابقون، لا مجال للمجاملات. فسيراليون ما زالت ضعيفة، والانتخابات القادمة – وهي أول انتخابات منذ مغادرة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة – ستكون معلما في تطور البلد. ومن المستصوب إذاً أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تقديم المساعدة لسيراليون في معالجة المسائل المتعلقة باستشراف مستقبلها في مرحلة ما بعد الصراع.

وبناء على ذلك، ينبغي للمحكمة الاضطلاع بدور في انتعاش سيراليون أهم بكثير من المصلحة المتأصلة التي تنطوي عليها إقامة العدالة في البلد. ونرحب بإتاحة الفرصة للمحكمة الخاصة لموافاة المجلس بمعلومات عن عملها. وهذه مناسبة خاصة جدا. ويسعدنا أنها تتيح أيضا للمجلس فرصة لإظهار دعمه للدور الذي اضطلعت به المحكمة الخاصة في استعادة السلم في سيراليون.

ومن المناسب بصفة خاصة، كما أشار متكلمون آخرون، أن تنعقد هذه الجلسة خلال نفس الأسبوع الذي تبدأ فيه محاكمة تيلور. وهذا يمّكن المجلس من توجيه رسالة قوية مفادها أن لا أحد فوق القانون وأنه لا يمكن الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحن واثقون بأن المحكمة الخاصة ستضمن محاكمة عادلة وسريعة لتشارلز تيلور.

إن بلدي مؤيد قوي للمحكمة الخاصة، فنحن أصدقاء سيراليون، وقد برهنا على ذلك الدعم من خلال إجراءات عملية وملموسة. فنحن من أكبر المساهمين الماليين للمحكمة الخاصة، وفي الشهر الماضي قدمنا مساهمة إضافية قدرها ٤ ملايين دولار، فوصل بذلك مجموع إسهامنا منذ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٣ مليون دولار.

إننا عضو نشط في لجنة الإدارة التابعة للمحكمة الخاصة هنا في نيويورك. ولقد سرنا أن نتمكن من الاتفاق على سجن تشارلز تيلور في حالة إدانته، ورحبنا بحقيقة أن ذلك الاتفاق ساعد على حل مشكلة نقل تيلور إلى لاهاي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وبمساعدتنا، وضع الصندوق الاستئماني التابع للخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية مشروعا لدعم النشاط الإعلامي الهام والمبتكر للمحكمة، الذي يمكّن شعبي سيراليون وليبيريا من الإطلاع على محاكمة تيلور.

ونعتقد أن المحكمة الخاصة أرست أساسا سليما لاستراتيجية إنجاز مهمتها. ويبقى من المهم أن تواصل المحكمة السعي إلى الإنجاز المبكر لأعمالها بما يتفق مع هذه

الاستراتيجية، وأن تحقق بقدر الإمكان مزيدا من الكفاءة والوفورات في الميزانية.

وبالمثل، من الضروري أن يساعد المجتمع الدولي على ضمان توافر الموارد التي تحتاجها المحكمة الخاصة لإنجاز عملها القيم. لذا نود حث جميع الدول الأعضاء على الاستجابة لنداء القاضي كنغ من أجل المزيد من المساهمات المالية وتقديم أشكال أخرى من المساعدة على صعيد إنفاذ الأحكام ونقل الشهود.

أخيرا، من المهم جدا الحفاظ على الإنجازات الهامة للمحكمة الخاصة في المستقبل. ونحث المحكمة على وضع استراتيجيتها بشأن خلافتها، وأن تستفيد في ذلك من أعمال المجلس الجارية في هذا المجال بالنسبة للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ونود أن نتعهد بتقديم دعمنا لاستمرار عمل المحكمة.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): باسم الولايات المتحدة، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب في نيويورك وفي مجلس الأمن برئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، القاضي جورج غيلاغا كنغ، ورئيس هيئة الادعاء ستيفن راب، وكاتب المحكمة بالنيابة هرمان فون هيبل. إن إحاطاتهم الإعلامية اليوم تأتي في وقت حاسم من عمل المحكمة، حيث لا تزال المرافعات في القضايا الثلاث جارية في فريتاون وبدأت محاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلز تيلور في ٤ حزيران/يونيه في لاهاي.

ترحب الولايات المتحدة أيضا بمشاركة نائبة الأمين العام ميغيرو في مناقشات اليوم. ويؤكد حضورها الأهمية التي مازالت توليها الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي للإنجاز الناجح لعمل المحكمة الخاصة من أجل تحقيق الإحساس بالعدالة للأبرياء الذين وقعوا ضحية الجرائم والفظائع الرهيبة التي ارتكبت في سيراليون.

ما فتئت الولايات المتحدة تؤيد المحكمة الخاصة بقوة منذ نشأتها. ولقد قمنا بدور أساسي في وضع مشروع القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) وفي التفاوض عليه، وهو القرار الذي دعا الأمين العام إلى إبرام اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة لمحاكمة الأشخاص ”الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية“ (الفقرة ٣) عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون سيراليون التي ارتكبت في أراضي سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويبقى الإنجاز الناجح لأعمال المحكمة على رأس أوليات الولايات المتحدة.

وتشيد الولايات المتحدة بالالتزام والعمل الجاد لكثير من الرجال والنساء، ومنهم عدد كبير من سيراليون، الذين ما فتئوا يعملون على ضمان أداء المحكمة الخاصة لولايتها. فجهود هؤلاء الرجال والنساء المتفانين ساهمت في عدد من السوابق الهامة، كان أبرزها اتهام تشارلز تيلور - الذي كان آنذاك رئيس دولة في السلطة - بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات أخرى خطيرة للقانون الإنساني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تمثل المحكمة الخاصة لسيراليون أول اختبار لنموذج جديد للعدالة الدولية - وهي محكمة دولية مستقلة وذات تكوين واختصاصات مختلطة وتتخذ من البلد الذي ارتكبت فيه الجرائم مقرا لها. وأحد الجوانب المهمة لإرث المحكمة الخاصة سيكون مستقبل هذا النموذج الجديد للعدالة الدولية. وإنجاز عمل المحكمة الخاصة بكفاءة وفي الوقت المناسب سيكون بمثابة شهادة على قدرة النموذج على تلبية الاحتياجات في المستقبل. وعليه، فإننا نحث قيادة المحكمة الخاصة أن تفعل كل ما في وسعها لمعالجة أوجه القصور في المحكمة وتفادي التأخير غير اللازم في

الإجراءات القانونية، وذلك من أجل إرساء سابقة قوية لمستقبل هذا النموذج الجديد.

لقد ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٣٥ مليون دولار لدعم عمل المحكمة الخاصة منذ إنشائها عام ٢٠٠٢ وهي تعتزم تقديم مساهمات إضافية إلى المحكمة لضمان استكمال عملها الهام. وهناك أكثر من ٤٠ دولة أخرى قدمت أيضا أموالا لدعم المحكمة. وترحب الولايات المتحدة بهذه القاعدة العريضة للدعم السابق، لكنها تلاحظ أن المحكمة ستستنفد الأموال المتاحة لها حاليا في غضون بضعة أشهر. لذا تناشد الولايات المتحدة جميع الحكومات أن تساعد، من خلال مساهمات إضافية، على ضمان تحقيق العدالة وعدم التسامح مع الإفلات من العقاب وإمكانية استدامة السلام والاستقرار في سيراليون والمنطقة.

السيد ماكايات – سافويسي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفد بلادي أن أعرب عن تأييدي لعبارات التقدير التي وجهت إلى رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، وكذلك إلى المدعي العام.

المناقشة التي جمعتنا اليوم تعطي الكونغو فرصة لإعادة تأكيد التزامها المستمر بمكافحة الإفلات من العقاب. ولا يمكن أبدا التأكيد بشكل كاف في المجتمعات التي تعاني من الصراعات، مثل مجتمعنا، على أن العدالة هي في صميم أهداف المصالحة الوطنية وإعادة البناء والتنمية، والتأكيد بالتالي على الأهمية التي نعلقها على الدور الذي تقوم به المحكمة الخاصة لسيراليون والعمل الذي تؤديه. ومن خلال تنظيم محاكمة تشارلز تيلور، تخدم المحكمة أهداف السلم والأمن على النحو الوارد في الميثاق، التي تشكل أساس بعثة مجلس الأمن. علاوة على ذلك، إن ممارسة العدالة الجنائية الدولية ستجعل من الممكن من الآن فصاعدا تأكيد مساءلة مرتكبي الجرائم والأعمال الشريرة على أعمالهم عاجلا أم آجلا.

وعلى أساس ذلك الاقتناع يدعم بلدي بالكامل عمل المحكمة الخاصة، وسيقدم لها بالطبع كل التعاون اللازم لتمكينها من أداء ولايتها. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نؤيد النداء الذي وُجه هنا من أجل توفير الإمكانيات الضرورية للمحكمة لتنفيذ ولايتها.

في الختام، أود أن أقول إننا مقتنعون بأنه في التحليل النهائي – بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية الإنجاز — سوف يستفيد المجتمع الدولي كله من إرث يمكن أن يكون مفيدا جدا لتطوير العدالة الجنائية الدولية.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أيضا أن يشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، وكذلك المدعي العام، على مبادرتهما بالمجيء إلى المجلس لإطلاعنا على عمل المحكمة. ومن المشروع أن يبقى مجلس الأمن، الذي أقر إنشاء المحكمة، مطلعاً على سير مؤسسة ضرورية للعدالة والمصالحة.

ويود وفد بلادي أيضا أن يرحب في هذه المناقشة بحضور السيدة آشا روز ميغيرو نائبة الأمين العام.

منذ جلستنا الأخيرة المكرسة لأعمال المحكمة قبل سنتين (انظر S/PV.5185)، وقع حدث كبير — حدث رحبت به فرنسا وساهم فيه المجلس، وهو اعتقال تشارلز تيلور ونقله إلى لاهاي بموجب القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦)، وبدء محاكمته قبل بضعة أيام. إن مساءلة رئيس دولة سابق أمام محكمة جنائية على جرائم شجع على ارتكابها وساندها توجه رسالة قوية للغاية هي عالمية في نطاقها ومداها، تتخطى سيراليون والمنطقة. وهي رسالة أمل لضحايا أشد الجرائم خطورة ولجميع الذين يكافحون الإفلات من العقاب. ومرحلة عرض الأدلة، التي ستبدأ قريبا، ستكون مرحلة

حاسمة في ذلك الصدد. كما أنها تمثل إنذارا للمسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم أينما وجدوا. ولا بد أن يمنع التقدم المحرز في العدالة الجنائية الدولية، وخاصة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، هؤلاء الأشخاص من الهروب من العدالة، وعلى مجلس الأمن أن يدعم ذلك التقدم.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن المجلس من متابعة تنفيذ المحكمة لاستراتيجيها التي نقحت مؤخرا لانجاز المحاكمات. ومنذ أن بدأت المحكمة العمل قبل خمسة أعوام تقريبا، تم انجاز الكثير من العمل. وترحب فرنسا، على نحو خاص، بحقيقة أن ثلاث محاكمات تشمل الفصائل المختلفة التي شاركت في الصراع الذي مزق سيراليون قد استكملت أو في سبيلها إلى الانتهاء. وتلاحظ فرنسا انه ينبغي أن ينتهي العمل بنهاية عام ٢٠٠٨ في فريتاون وبنهاية عام ٢٠٠٩ في لاهاي.

وقد وضعت المحكمة مؤخرا ميزانية تغطي فترة العمل المتبقي. ومن المؤكد أن الميزانية تمثل أداة مفيدة ستمكن من التقييم الأفضل للجهد المالي المتوقع منا. وبطبيعة الحال أحدث نقل محاكمة تشارلز تيلور إلى لاهاي تأثيرا كبيرا على الميزانية، ولكننا نرى أن الاعتبارات الأمنية التي بررت النقل ما زالت صالحة بشكل كامل.

وبالنسبة إلى فرنسا، التي دأبت على المساهمة في تمويل المحكمة لعدة سنوات، فان الأمر الأساسي هو ألا تتعرض الإنجازات في الأعوام الأولى للخطر من جراء نقص الموارد. وبتلك الروح، سننظر في النداء من أجل تقديم تبرعات جديدة. وفي الواقع، نريد للمحكمة أن تكلل بالنجاح، ليس من أجل العدالة والسلام في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق العدالة الدولية.

وظلت المحكمة الخاصة لسيراليون، وهي المحكمة المختلطة الأولى التي أنشئت بمساعدة الأمم المتحدة، تشكل نموذجا ألهم الولايات القضائية الأخرى، وخاصة المحكمة الخاصة للبنان التي وافق المجلس من فوره على إنشائها. ودخلت المحكمة آفاقا جديدة في العديد من المجالات، وخاصة من خلال استراتيجيتها للاتصال، وأيضا من خلال تنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفي محاكمة تيلور وتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية. وإحراز ذلك التقدم، بالترافق مع الأحكام التي تصدرها المحكمة، سيشكل جزءا من تركة المحكمة لنا.

كما أن المحكمة شرعت في التفكير بشأن الأنشطة المتبقية بعد انتهاء المحاكمات. وعلى مجلس الأمن، الذي يبدأ عمله المتعلق بالتركة والأنشطة المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أن يأخذ تلك الأفكار بعين الاعتبار. كما أن على المجلس بعد موافقته على إنشاء المحكمة أن يهتم بتركتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا هنا على أن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا مكافحة الإفلات من العقاب، والعمل من أجل تحقيق العدالة الذي تضطلع به المحكمة الخاصة لسيراليون.

السيدة زانيللي (بيرو) (تكلمت بالاسبانية): يود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون ومدعيها العام. ونشعر بالامتنان أيضا على العمل الذي يجري الاضطلاع به في تلك المؤسسة الهامة للغاية للعدالة الدولية. ويود وفدي أيضا أن يرحب في هذه الجلسة بوجود نائبة الأمين العام ميغيرو.

إن بيرو تؤيد تأييدا قويا مكافحة الإفلات من العقاب. وبالتالي فان وفدي يقدر الفرصة لاطلاعه بعد ظهر

هذا اليوم على أنشطة المحكمة الخاصة لسيراليون . وستمكن هذه الجلسة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والرأي العام من الاطلاع على العمل الذي تقوم به المحكمة الخاصة، وعلى التحديات التي تواجهها المحكمة. وأظهرت المحكمة، باختتام محاكمتين الآن، مع تحديد موعد إصدار الأحكام في حزيران/يونيه وتموز/يوليه المقبلين، ومحاكمة من المقرر أن تختتم بنهاية العام والبدء مؤخرا بمحاكمة الرئيس السابق لليبريا، تشارلز تيلور، أنها تحرز تقدما في المهمة المتمثلة في أن يقدم إلى العدالة الأشخاص الذين يتحملون اكبر مسؤولية عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي فضلا عن قوانين سيراليون، وبالتالي تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة وتحقيق السلام الدائم، ليس في سيراليون فحسب، ولكن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

إن بدء محاكمة تشارلز تيلور تشير إلى مرحلة هامة في عمل المحكمة. وتبين لنا حقيقة أن رئيس الدولة السابق هذا الذي يزعم بأنه ارتكب فظائع جسيمة يقدم الآن إلى العدالة وإنه لا يوجد أحد فوق القانون وأن ارتكاب الجرائم الخطيرة لا يمكن أن يبقى بدون عقاب. وفي العالم اليوم لا يسمح بالإفلات من العقاب. وفضلا عن ذلك، فإن حقيقة أن المحاكمة تجري في لاهاي بالتعاون السوقي مع المحكمة الجنائية الدولية تبين مدى مشاركة تلك المؤسسة الفتية في مكافحة الإفلات من العقاب، وتؤكد على حكمة قرار المجتمع الدولي في تصور وإنشاء مؤسسة قضائية دائمة.

وكما حددت المحكمة بوضوح بوضعها خطة فعالة وابتكارية للتوعية بغية نشر أنشطتها وإجراءاتها بحيث تحدث المحاكمات التأثير المناسب في سيراليون وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، فإن الأمر الحاسم يتمثل في توفير إمكانية الوصول إلى المحاكمات. ولا بد أن يشهد السكان المحليون بوضوح أن العدالة تأخذ مجراها. وذلك أمر هام بصورة خاصة في قضية تيلور، على النحو الذي شدد عليه مجلس الأمن في القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦). ونحن نثني على العمل الذي تضطلع به المحكمة الخاصة في ذلك المجال، ونشجع المحكمة على مواصلة الاضطلاع بهذا العمل.

وشاركنا رئيس المحكمة ومدعيها العام المعلومات بشأن إستراتيجية المحكمة لانجاز المحاكمات، التي من المتوقع بموجبها إنهاء جميع الأنشطة القضائية بنهاية عام ٢٠٠٩. وفي سياق صياغة وتنفيذ إستراتيجية الانجاز، فان الجوانب المتبقية لتركة المحكمة تتسم بأهمية خاصة. وعلى وجه الخصوص، نود أن نبرز تلك الجوانب المتصلة بتهيئة الظروف والقدرات في إطار النظام المحلي للعدالة بغية محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم التي تقع خارج نطاق ولاية المحكمة. وفي الواقع، وبغية الامتثال لإستراتيجية الإنجاز، وقبل كل شيء، بغية الاضطلاع بولاية المحكمة إزاء سكان سيراليون، فإن المحكمة تتطلب تقديم الموارد والتعاون.

ونشكر الذين ساهموا ماليا في أنشطة المحكمة، ونناشد تقديم الدعم من الدول القادرة على تقديمه. وتتطلب المحكمة تعاون الدول بشأن عدد من المسائل، على النحو الذي سمعه المجلس بعد ظهر هذا اليوم.

وسأختتم بياني بمناشدة المحكمة الخاصة لسيراليون مواصلة تنفيذ ولايتها وتحقيق العدالة لشعب سيراليون، وهو أمر لا غنى عنه لإرساء الأساس للسلام الدائم والمستقبل المزدهر، ليس في البلد فحسب، بل أيضا في المنطقة دون الإقليمية.

السيدة تشين بيجيه (الصين) (تكلمت بالصينية): أود بدوري أن أشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، القاضي كينغ، ومدعيها العام راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر نائبة الأمين العام ميغيرو على حضورها جلسة اليوم.

أود أن أذكر أنه بعد الاستماع إلى الإحاطتين الإعلاميتين، نرى أن المحكمة الخاصة منذ أن بدأت بتقديم إحاطات إعلامية للمجلس قبل عامين، أحرزت تقدما حقيقيا في أعمالها، وذلك أمر يستحق الإشادة به.

وهنا أود أن أوضح النقاط التالية. أولا، لقد ظلت الصين دائما تدعم أعمال المحكمة الخاصة لسيراليون وستواصل القيام بذلك في المستقبل.

ثانياً، لقد أحرزت المحكمة الخاصة تقدماً في محاكماتها، كما سمعنا اليوم. وبعض المحاكمات قد اكتملت فصولها، بينما بعضها الآخر ما زال مستمراً، بما في ذلك محاكمة تشارلز تيلور، التي تجريها المحكمة الخاصة في لاهاي، مستخدمة مرافق المحكمة الجنائية الدولية. ونرى أن المحاكمات المستقلة والنزيهة تساعد على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار في المنطقة المعنية. ولذلك، فإننا نتطلع إلى حسن سير وقائع المحاكمات ذات الصلة واستكمالها في وقت مبكر.

ثالثاً، فإننا نشعر بالارتياح لعلمنا بأن المحكمة الخاصة قد أحرزت تقدماً مطرداً أيضاً فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. لقد قامت بتعديل قواعدها الإجرائية وقواعد الإثبات بغية زيادة كفاءة المحاكمات، ووضعت أهدافاً محددة لعملها. كما لاحظنا أن المحكمة الخاصة بدأت في معالجة مسائل بارزة، من بينها بناء القدرات في المؤسسات القضائية المحلية. وكل ذلك جدير بالثناء. ونأمل أن تواصل المحكمة الخاصة العمل بنشاط لتحقيق أهدافها المختلفة وأن تستمر في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز.

رابعاً، سمعنا من رئيس المحكمة الخاصة ومدعيها العام أن المحكمة ما زالت تواجه عدداً من الصعوبات. وأشارا، بصفة خاصة، إلى مسألة التعاون. وأعتقد أن تلك مسألة هامة للغاية حقاً. وعليه، أود أن أناشد البلدان التي بإمكانها أن تواصل تقديم الدعم للمحكمة الخاصة أن تفعل ذلك وأن تتخذ نهجاً أكثر تعاونية للمساعدة على إيجاد حلول لمسائل مثل إنفاذ الأحكام المحتملة ونقل الشهود.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد جلسة المناقشة هذه حول المحكمة الخاصة لسيراليون التي تتيح لنا فرصة للاستماع إلى آخر التطورات في عمل المحكمة والعقبات التي تواجهها مباشرة من القاضي جورج جيلاغا كينغ، رئيس المحكمة، الذي أرحب بمشاركته وأشكره على تقديم الإحاطة الإعلامية للمجلس اليوم، وعلى تقديم استراتيجية الإنجاز وميزانية الإنجاز، ونتمنى له النجاح في إنجاز المهمة الموكلة إليه بسرعة واقتدار.

كما نشكر السيد ستيفن راب، المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

مع بداية الأسبوع الحالي، انطلقت مرحلة جديدة هي أهم مراحل عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، ألا وهي بدء جلسات محاكمة الرئيس الليبري الأسبق تشارلز تيلور في لاهاي. وهذا يدل على أن أي شخص، أيّاً كان موقعه، ليس فوق القانون، وأن أي شخص بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبها، يتمتع بالحق في الحصول على محاكمة عادلة، كما أوضح السيد ستيفن راب، المدعي العام للمحكمة الخاصة بسيراليون في شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

وتأتي هذه المرحلة تلبية لتطلعات شعب سيراليون إلى تحقيق العدالة، ذلك الشعب الذي وضع مرحلة الصراع وراء ظهره وبدأ بالمضي في طريق بناء السلام وتحقيق الازدهار بإصرار وعزيمة وبمساعدة المجتمع الدولي. ولكن انقضاء آثار المرحلة السابقة لن يتم بدون إنهاء حالة الإفلات من العقاب وإقرار سيادة القانون طبقاً للقوانين الوطنية والقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومنـذ الإحاطـة الـسابقة الـتي قـدمها القاضـي أيـولا، الـرئيس الـسابق للمحكمـة في أيـار/مـايو ٢٠٠٥، حققـت المحكمـة الخاصـة لـسيراليون إنجـازات ملموسـة تنفيـذا لولايتـها بموجـب قـرار مجلـس الأمـن ١٣١٥ (٢٠٠٠) والاتفـاق بـين الأمـم المتحـدة وحكومـة سـيراليون لعـام ٢٠٠٢. فقـد تم الانتـهاء مـن طـور المحاكمـة لأعـضاء قـوات الـدفاع الـوطني والمجلس الثوري للقوات المسلحة، كما قاربت محاكمة أعـضاء الجبهة المتحدة الثورية على الانتهاء.

وكمـا تـشير الإحاطـة الإعلاميـة الـتي استمعنا إليهـا، وكمـا يتـبين مـن خـلال الوثـائق الـتي قـدمها رئـيس المحكمـة للأمين العام للأمم المتحدة حول خطط وتوقعات إنهاء عمـل المحكمـة في المستقبل، سيـستمر عمـل المحكمـة إلى أواخـر عـام ٢٠٠٩، بما فيه مرحلة الاستئناف. وإننـا نـسلم بـضرورة إنهـاء عمـل المحكمـة ضـمن الأطـر الزمنيـة المحـددة وفي أسـرع وقـت ممكـن، خاصـة وأن بعـض المحاكمـات قـد تجـاوزت التوقعـات السابقة لإنهائها. ولكننا في الوقـت نفسه نؤكـد علـى ضـرورة التـوازن بـين التقيـد بـالأطر الزمنيـة وبـين تنفـذ ولايـة المحكمـة تنفيـذاً كـاملاً وبـصورة فعالـة ومرضـية، ومراعـاة حقـوق المتهمين في محاكمات عادلة.

وعلـى اعتبـار أن المحكمـة الخاصـة لـسيراليون هـي المحكمـة الجنائيـة الدوليـة الـتي يجـري تمويلـها منـذ البدايـة عـن طريق التبرعات، وبما أن التمويل الذي تتلقاه المحكمة سيكون كافيـاً حـتى أواخـر العـام الحـالي فقـط، فإننـا نـدعو الجميـع إلى تقديم المساعدات المالية اللازمة لاستمرار عمل المحكمة، ونـثني على الأطراف التي أسهمت في دعم المحكمة ماليا.

كمـا أننـا نرحـب بـالتزام المحكمـة الخاصـة لـسيراليون بالأسس والمبادئ القانونية المتعارف عليها، وبالشفافية والدقـة في عملـها، وتعهـدها بـأن تخلـف وراءهـا - إلى جانـب المـوارد الماديـة للنظـام القـانوني في سـيراليون - إرثـا لـشعب سـيراليون سيشكل، للأجيال القادمة في ذلك البلد وخارجه، رمـزاً علـى الإصـرار علـى تحقيـق العدالـة وعـدم الإفـلات مـن العقـاب لمـن يرتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بحق الشعوب.

أخيرا، وعلى الرغم من أسفنا لتعذر استضافة محاكمـة الـرئيس الليـبري الأسـبق تـشارلز تيلـور في القـارة الأفريقيـة لانـشغال المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا باسـتراتيجية إنجـاز مهامها وعدم توفر أماكن في مبانيهـا، وعـدم وجـود خيـارات أخـرى في أفريقيـا، إلا أننـا نؤكـد علـى أهميـة إتاحـة سـبل تتبـع سـير المحاكمـة لـشعوب المنطقـة دون الإقليميـة بطـرق منها استخدام وصلة للفيديو. ونتطلع إلى مواصلة الإجـراءات القـضائية الـتي سـتتم في لاهـاي، بمـا يـسهم في التوصـل إلى الحقيقـة وإقامـة الأمـن والاسـتقرار في سـيراليون والمنـاطق المجاورة لها.

السيد بارتو (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزيـة): أود أن أعرب عن امتنان وفدي للقاضي جورج غيلاغا كينغ، رئـيس المحكمـة الخاصـة لـسيراليون، وللمـدعي العـام، سـتيفن راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ووفدي يؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا باسـم الاتحـاد الأوروبي. ولا نـود أن نكـرر نفـس النقـاط. ولـذا، سوف أسلط الضوء على بعض المسائل فحسب.

نرحـب ببـدء محاكمـة تـشارلز تيلـور. ولـئن كانـت محاكمـة تيلـور تـتم في المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، في لاهـاي، إلا أنهـا محاكمـة تعقـدها المحكمـة الخاصـة لـسيراليون، وستبقى كذلك. ومن الضروري تأكيد ذلك والاستمرار في شرحه بانتظام لعامة الناس، وبخاصة في سيراليون وليبريا.

وفي هـذا الـسياق، تعـرب سـلوفاكيا عـن ترحيبـها بالتدابير الرامية إلى كفالة اطّلاع سكان غرب أفريقيا على الإجـراءات وعـن تأييـدها لهـا، بمـا في ذلـك تيـسير حـضور الصحفيين وممثلي المجتمع المدني من ليبريـا وسـيراليون؛ وإعداد

موجزات المرئية والمسموعة لمحاكمة تايلور تمهيدا لنشرها في جميع أنحاء سيراليون؛ وإتاحة الإذاعات لمحاكمة تايلور في مقر المحكمة في فريتاون.

المسألة الثانية التي أود أن أذكرها هي برنامج محكمة سيراليون للاتصال والتوعية. إن العمل الابتكاري الذي يؤديه قسم الاتصال بالمحكمة ، الذي ما انفكّ ينقل أنشطة المحكمة وإنجازاتها إلى كل مدينة وقرية في سيراليون، إلى المدارس والكليات في البلد، وإلى شعب هذه المنطقة دون الإقليمية، جدير بالتقدير الرفيع ويمكن أن يعطي نموذجا يحتذى في أعمال المحاكم الأخرى.

وأخيرا، أود أن أشدد على دعمنا الكامل للمحكمة وأيضا لنجاحها في إنجاز أعمالها.

السيدة كوابي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأونرابل القاضي جورج غيلاغا كينغ والمدعي العام للمحكمة الخاصة، السيد ستيفن راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس. كما نشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها.

ويعرب وفدي عن سروره للنجاح المحرز منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) والاتفاق الذي تم التوقيع عليه لاحقا بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون.

وقد تم التصدي إلى حد بعيد منذ ذلك الحين للتحديات التشغيلية واللوجستية التي تواجه المحكمة، وتنفذ المحكمة ولايتها بفعالية وحكمة. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في المحاكمات الثلاث المعروضة على المحكمة الخاصة، ونتطلع إلى اختتام محاكمة الجبهة المتحدة الثورية في وقت لاحق من هذا العام. ويبشر هذا بالخير فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز في عام ٢٠٠٩، على النحو الذي حددته المحكمة الخاصة.

وترى جنوب أفريقيا أن محاكمة المسؤولين عن انتهاك القانون الإنساني الدولي، وقانون سيراليون، سوف تثني غيرهم عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل.

ومن العلامات المميزة للمحكمة الخاصة إسهامها في تحديد سوابق في مجال القانون الإنساني الدولي، فضلا عن جانب الملكية الوطنية للمحكمة. وفي هذا الصدد، يجد وفدي من الأمور المشجعة بنوع خاص العدد الكبير من أبناء سيراليون الذين يعملون في المحكمة الخاصة، وعملها في مجال التوعية العامة ونشر المعلومات، ومشروع تركة المحكمة لكفالة أن يدوي دور المحكمة في إقرار سيادة القانون في سيراليون أمدا طويلا بعد إتمام أعمالها. وهذه المبادرات جديرة بالتنويه وتتسم بالابتكار، ونحن نهنئ المحكمة الخاصة على تلك الإنجازات الملحوظة.

ومع أنه قد تحقق قدر كبير من التقدم في إنجاز ولاية المحكمة الخاصة، فإن استمرار المجتمع الدولي في تقديم مساعدته لا يزال أمرا بالغ الأهمية. ذلك أن الميزانية المنتظرة لفترة السنوات الثلاث القادمة مجموعها ٩٠ مليون دولار، ومن ثم نحث المانحين الدوليين على مواصلة تقديم دعمهم لأعمال المحكمة الخاصة. وعلاوة على موضوع التمويل، يود وفدي أن يدعو جميع الدول إلى التعاون وتقديم الدعم وتلبية نداء القاضي كينغ لإبرام اتفاقات لتنفيذ الأحكام، وإعادة توطين المتهمين، وتحديد الأصول المملوكة للجناة الذين تتم إدانتهم.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ سوف يسهم في تمتع سيراليون بالسلام والاستقرار، كما ترى أن مهام المحكمة الخاصة جزء أساسي في عملية تهيئة مناخ سياسي وأمني مستقر. وستواصل جنوب أفريقيا تقديم دعمها

لحكومة سيراليون، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال لجنة بناء السلام، في تعزيز مؤسساقا خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني للإحاطات الإعلامية والمعلومات المفصلة التي قدمها رئيس المحكمة الخاصة والمدعي العام ونائبة الأمين العام.

وتود بنما أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للعمل الضروري الذي تقوم به المحكمة الخاصة ولمساهمتها الحيوية في إقرار سيادة القانون في سيراليون وفي هذه المنطقة دون الإقليمية.

ولا يمكننا أن نغفل الإسهام الذي تقدمه المحكمة للفقه القانوني في مسائل من قبيل الآثار القانونية للعفو العام الذي يدعو إليه اتفاق لومي للسلام، أو عدم أهمية مركز رئيس الدولة، أو اختصاص المحاكم الخاصة وفقا للقانون الدولي.

علاوة على ذلك، كما ذكر المدعي العام، كانت المحكمة أول من يعالج أنواع متباينة من الجرائم في إطار القانون الدولي، سواء الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. ويشكل نجاح العام المحكمة الخاصة بشكل عام وفعاليتها في مهمتها المتمثلة في التصدي للإفلات من العقاب من خلال محاكمات المسؤولين الرئيسيين عن هذه الجرائم نموذجا هاما يحتذى في أفريقيا وفي غيرها من المناطق.

وفي الفترة المتبقية أمام المحكمة الخاصة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سيكون من المهم أن تتمكن من ضمان اتفاق أعمالها مع أرفع معايير القانون الدولي. لذلك، من الأهمية بمكان أن يوفر المجتمع الدولي الموارد الضرورية للمحكمة.

كذلك يوجد شبه كبير بين المحاكمة والانتخاب في أنه بعد صدور الحكم ما زال يبقى كثير من العمل الذي يلزم أداؤه. وقد ذكر المدعي العام بعض الخطوات التي اتخذت لحماية الشهود وإعادة توطينهم. ويهمنا أن نعلم المزيد عن التوقعات الجاري النظر فيها لما بعد العام ٢٠٠٩ في حالات من قبيل العملية التالية للاستئناف، والمعاملة الملائمة للمسجونين والضحايا، وحفظ الوثائق، وضمان إمكانية الاطلاع على هذه الوثائق، وهكذا.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود كغيرنا من أعضاء المجلس أن نشكر كبار مسؤولي المحكمة الخاصة على إحاطاقم الإعلامية اليوم. ونرى أن هذه الهيئة أحد المكونات الهامة في مكافحة الإفلات من العقاب. فأنشطتها، بدون أدنى شك، تقدم مساعدة فعالة في إقرار العمليات السلمية في المنطقة.

ويلاحظ الوفد الروسي أن العمليات القضائية في إطار المحكمة الخاصة لسيراليون تسير بنجاح تام، ونلاحظ دينامية إيجابية في أعمال المحكمة. ونرى أننا بحاجة إلى المحافظة على الزخم الذي كونته المحكمة الخاصة خلال السنوات القليلة المقبلة.

وقد كان من المراحل الرئيسية في أعمال المحكمة بطبيعة الحال اعتقال رئيس ليبريا السابق تشارلز تايلور، وهو المتهم الرئيسي أمام هذه الهيئة القانونية. وقد اتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن نقل النظر في قضية تايلور إلى لاهاي في العام الماضي. ولابد من الاعتراف بأن مدة طويلة جدا انقضت بين اتخاذ المجلس لقراره والبدء الفعلي في جلسات الاستماع في تلك القضية يوم ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، وكما علمنا، حيل دون استمرار المرافعات التي بدأت يوم الإثنين الماضي، ولن تستأنف قبل ٢٥ حزيران/يونيه. وسنكون ممتنين لممثلي المحكمة لو تفضلوا

بإبلاغنا عن أسباب التأخير في النظر في القضية، وعما إذا كان الجدول الزمني المقرر واقعيا لاختتام المحاكمات بنهاية ٢٠٠٨، وإصدار الأحكام في أواسط ٢٠٠٩.

نحن بالطبع نولي أهمية كبرى لهذه المسألة لأن هذه القضية التي تنظر فيها المحكمة الخاصة لسيراليون تشكل سابقة خطيرة، لا من وجهة نظر القانون الدولي فحسب، وإنما لأنها يمكن أن تترك أثرا إيجابيا على العمليات السلمية في المنطقة وفي القارة الأفريقية كلها.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس المحكمة كنغ والمدعي العام راب على عرضيهما وأن أهنئهما على الانجازات التي حققتها المحكمة بجلبها أمام العدالة المتهمين بارتكاب أشنع الجرائم الدولية وعلى مساهمتها في تطوير القانون الجنائي الدولي. كما أود أن أرحب بمشاركة السيدة مغيرو، نائبة الأمين العام، في مداولاتنا.

تعلن إيطاليا تأييدها للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

إننا نؤيد تأييدا قويا عمل المحكمة الخاصة لسيراليون ونثني على مساهمتها في استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. لقد أدت المحكمة الخاصة دورا حاسما في تثبيت سيادة القانون بصفتها أحد أعمدة المجتمع المدني، وقد نوقش ذلك أيضا في لجنة بناء السلام. وإن اختتام القضايا الأولى والصدور الوشيك للأحكام فيها ليس سوى أول نتيجة ملموسة للجهد الهائل الذي بدأ بتأسيس المحكمة في عام ٢٠٠٢.

وببدء محاكمة تشارلس تيلر مؤخرا تكون المحكمة قد شرعت في مرحلة جديدة من عملها ستمثل معلما على طريق العدالة الجنائية الدولية. لكننا نوصي بقوة بألا يؤدي تركيز اهتمام وسائط الإعلام على محاكمة تيلر إلى صرف اهتمام المحكمة عن مواصلة أنشطتها في فريتاون، بهدف إكمال إستراتيجية الإنجاز.

لقد نوهت عدة بيانات في هذه الجلسة بمساهمات المحكمة الخاصة في تطوير القانون الجنائي الدولي. ونود أن نذكّر بالتحقيقات في استخدام الجنود الأطفال والزيجات القسرية، التي ستؤدي بالتأكيد إلى قرارات تشكل سابقة في مجال الجرائم الدولية المرتكبة ضد أضعف الفئات بين السكان المدنيين، والتي تترتب عليها مضاعفات مأساوية طويلة الأمد بالنسبة إلى المجتمعات المدنية.

أود أن أتطرق باختصار إلى تثبيت المحكمة الخاصة للدور الحاسم للعدالة في عملية السلام والمصالحة. إن السلام والعدالة يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب في المجتمعات التي عصفت بها الحروب الأهلية. وإن المحكمة الخاصة تبرهن على أنه يمكن بالمساعدة من المجتمع الدولي ومن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، إقامة مؤسسة قضائية في نفس المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم البشعة.

إن تأسيس المحكمة الخاصة في سيراليون يشكل، بحد ذاته، نشاطا أساسيا للتوعية. لكن هذا لا يكفي. إن إيطاليا فخورة بمساهمتها، خاصة عن طريق الاتحاد الأوروبي، في أنشطة التوعية المختلفة للمحكمة الخاصة، ويحدونا الأمل أن تستمر هذه الأنشطة. وفي الوقت ذاته نؤمن بأنه يجب بذل جهد خاص لكفالة أن يظل شعب سيراليون ينظر إلى المحكمة الخاصة على أنها مؤسسة صديقة منطلقاتها ستخدم البلد حتى بعد إكمال المحكمة لأعمالها.

وفيما يتعلق بتأدية المحكمة الخاصة لوظائفها، ترحب إيطاليا بالقرارات الأخيرة الرامية إلى جعل المحكمة أكثر كفاءة والتغلب على بعض الصعوبات الإدارية. وإن إقرار ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ قبل بضعة أيام كان خطوة في

الاتجاه الصحيح صوب تقدير الاحتياجات المالية للمحكمة في السنتين المقبلتين، مما يمهد السبيل أمام أكمال إستراتيجية الإنجاز بسلاسة.

السيد كرستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، القاضي كنغ، والمدعي العام راب، على العرضين اللذين قدماهما للمجلس. كما أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

من دواعي الرضا ملاحظة أن المحكمة الخاصة – التي تزاول أعمالها منذ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، بولاية مقاضاة الأشخاص الذين يتحملون أعظم المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ولقوانين سيراليون – ما فتئت تحقق تقدما مطردا صوب إستراتيجية الإنجاز. والواقع أننا نعترف بالدور القيم الذي تؤديه المحكمة الخاصة في مقاضاة الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء الحروب الأهلية منذ عام ١٩٩٦. فعلى أسس إقامة العدل وطي صفحات الماضي بالنسبة لضحايا جرائم الحرب والفظائع الأخرى يمكن بناء السلام والمصالحة والاستقرار في سيراليون، وتوفير النموذج لإدارة العدالة الانتقالية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

إستراتيجية الانجاز التي تطبقها المحكمة تتسم بأهمية كبيرة. فمن دون إسدال الستار على أخطر الجرائم المرتكبة لن تتمكن المحكمة من الوفاء بولايتها بصورة تامة. ولا يجوز أن يكون هناك إفلات من العقاب عن الجرائم والفظائع المرتكبة أثناء الحرب الأهلية. وبالنسبة إلى هذه النقطة نعتبر بدء المرافعات ضد تشارلس تيلر في لاهاي تطورا كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب، ويحدونا الأمل أن يتم تقديم المرتكبين الآخرين للجرائم البشعة في الحرب الأهلية إلى العدالة أيضا.

من المعقول أن يفترض المرء، من تقرير رئيس المحكمة، أن إستراتيجية الانجاز تسير حسب المقرر مع بلوغ مَعلَمين – إكمال المرافعات في قضيتي قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة. كما نود أن نرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في تعديل القواعد الإجرائية وقواعد جمع الأدلة، إذ أن بلوغ الأهداف المرسومة والمعالم المحددة سيتعثر من دون الكفاءة في المرافعات.

إن برنامج التوعية الذي نفذته المحكمة يستحق الثناء. ففي الحرب ضد الإفلات من العقاب، وفي السعي إلى تحقيق العدالة عن أخطر الجرائم، من الأهمية بمكان أن لا تظهر مرافعات المحكمة بصورة خاصة، والعدالة بصورة عامة، بمظهر عملية بعيدة نائية لا صلة لها بحياة المواطنين. العدالة يجب أن يراها الناس بأعينهم. وإننا، بخلقنا شعورا بمشاركة الضحايا والسكان بصورة عامة في معاناقم، إنما نجلب عنصر المشاركة في تملك وتفهم العملية. وهذا سيترك أثرا طويل الأمد لدى السكان.

أخيرا، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يمنح المحكمة كامل دعمه لاضطلاعها بولايتها بأن يقدم الموارد الكافية لميزانيتها.

السيد كليب (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في شكر رئيس المحكمة والمدعي العام للمحكمة ونائبة الأمين العام على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ترحب اندونيسيا بالتقدم المطرد الذي أحرزته المحكمة الخاصة صوب الوفاء بولايتها وتنفيذ إستراتيجية الانجاز.

لقد دأبت اندونيسيا على إدانة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإن مرتكبي

جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك الجرائم الخطيرة الأخرى، يجب تقديمهم للعدالة.

وفي هذا الصدد، نرحب بشروع المحكمة الخاصة في محاكمة الأفراد، بمن فيهم تشارلس تيلر، في لاهاي. هذه المحاكمة يمكن أن تقدم مساهمة عظيمة في تقوية سيادة القانون وأن تخلق الثقة أيضا لدى شعوب غرب أفريقيا وما وراءها بأنه لن يكون هناك إفلات من العقاب عن الجرائم مهما بلغ المرتكبون من جبروت. ويحدونا الأمل أن تدار المحاكمات بإنصاف وفقا للمعايير الدولية، ومع التقيد بمبدأ ''المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته''.

ورغم الجهود الحالية لحكومة سيراليون، ثمة قدر كبير من العمل يتعين الاضطلاع به لشفاء جراح الناس ولتوطيد أركان السلام. ومن الصعوبة بمكان مواساة شعب سيراليون الذي حطم تشارلس تيلر حياته طيلة ست سنوات مريعة. إننا نتوقع ونرجو أن تساهم هذه المحاكمة في الدفع قدما بالمصالحة الوطنية وبتعزيز شعور بالمحاسبة عن الجرائم لدى الناس.

وفي الوقت ذاته نؤمن بأن من المهم لمجلس الأمن أن يركز على الصورة الأكبر للبلد. ولئن كنا ندعم المحكمة الخاصة لسيراليون بصورة تامة، فإن وفدي يعتبرها وسيلة واحدة فحسب من عدة وسائل حاسمة لإحراز سلام مستدام في سيراليون، مما يقلل من فرص الانتكاس إلى الصراع.

ولأن معظم المؤسسات قد دمرتها الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات، من المفهوم أن الحكومة ما زالت تواجه صعوبات بمواردها الشحيحة وهياكلها الأساسية المتداعية الحالية. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يكثف دعمه لحكومة سيراليون لا لمجرد مساعدتها على عقد الانتخابات الوشيكة فحسب، بل ومساعدتها على توسيع قدراتها في مختلف القطاعات من أجل الانتعاش طويل الأجل.

وفي الختام، فإن إندونيسيا يحدوها الأمل في أن تمضي عملية المحكمة الخاصة لسيراليون بصورة سلسة في الإطار الزمني لولايتها، بما يؤدي إلى تعزيز السلام والوئام في سيراليون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

في البداية، أود أن أشكر القاضي كينغ، رئيس المحكمة الخاصة، والمدعي العام راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

وبلجيكا ترحب ببدء محاكمة تشارلز تيلور هذا الأسبوع أمام المحكمة الخاصة لسيراليون. إن عقد هذه المحاكمة لدليل على أن الإفلات من العقاب مسألة لم تعد واردة بالنسبة للأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم، مهما كانت مرتبتهم.

لقد أكد وفد بلادي في مناسبات عدة أن السلام والإفلات من العقاب أمران لا يتفقان البتة. وهذه هي الروح الكامنة وراء إنشاء المحكمة. وطبقاً لدراسة أجريت مؤخراً، فإن ٩٠ في المائة من سكان سيراليون يعتبرون أن المحكمة ساعدت على تحقيق السلام. وليس هناك توضيح أفضل لما يشعر به المعنيون بصورة مباشرة من امتنان لإسهام المحكمة.

وثمة جوانب إبداع هامة للمحكمة الخاصة، من بينها أنها قد تصدر أول حكم فيما يتعلق بتجنيد الأطفال. وحقيقة الأمر، فإن دائرة الاستئناف قضت بأن القاعدة التي تحظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشر هي جزء من القانون الإنساني الدولي العرفي. ومن شأن هذا بالتأكيد أن يرسل إشارة لا تخطئها العين إلى المجموعات المسلحة في جميع أنحاء العالم التي تسعى وراء المشاركة غير المقبولة للأطفال في

الصراع المسلح. ولا يمكن أن ننسى أن الصراع في سيراليون اتسم بوحشية شديدة كان الأطفال والنساء ضحيتها الأولى.

إن إدراك الضحايا أن العدالة قد تحققت لهم أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نشدد على العمل الممتاز الذي اضطلعت به المحكمة منذ إنشائها في مجال التوعية والاتصال، وخاصة فيما يتعلق بجهود الاتصالات في سياق محاكمة تيلور.

ووفد بلادي يرحب بحقيقة أن الأحكام في قضية القوات المسلحة للمجلس الثوري ينتظر أن تصدر في ٢٠ حزيران/يونيه، أما في قضية قوات الدفاع المدني فسوف تصدر الأحكام في تموز/يوليه.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح أنه ينتظر أن تنهي المحكمة عملها بنهاية عام ٢٠٠٩. ونشيد بالوثيقتين اللتين أعدتا مؤخراً– استراتيجية إنجاز المحكمة لعملها وميزانية الإنجاز للسنوات الثلاث القادمة. ولأن تأييد بلجيكا القائم على المبادئ أيضاً يتخذ شكل إسهامات منتظمة في ميزانية المحكمة، فإن هاتين الوثيقتين يوفران أساساً ضرورياً للإسهامات الطوعية الحيوية الأهمية بالنسبة لعملها.

وما عاد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بعيداً، وعلينا أن نفكر مسبقاً في المهام المتبقية للمحكمة والتي يتعين تصريفها قبل أن تُغلِق أبوابها. ومن بين تلك المهام: مسائل حماية الشهود، وإنفاذ الأحكام، والمحفوظات وما إلى ذلك. وقد يكون من المفيد في تلك الممارسة أن نحاول التنسيق بالقدر الممكن مع الولايات القضائية الأخرى المعنية بنفس الدرجة في هذا النقاش، وخاصة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): شكراً لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن المحكمة الخاصة لسيراليون. ونرحب نحن أيضاً بحضور رئيس المحكمة، القاضي جورج غيلاغا كينغ؛ والمدعي العام، السيد ستيفن راب؛ وكاتب المحكمة بالنيابة، السيد هرمان فون هيبل. ونرحب كذلك بمشاركة نائبة الأمين العام في هذه المناقشة.

لقد انقضت الآن خمس سنوات منذ إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون، وسبع سنوات منذ التمس رئيس جمهورية سيراليون، الحاج أحمد تيجان كباح، مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمعاونة بلدنا في الاستجابة لصيحات شعبنا مطالبة بالعدالة.

وما فتئنا نشعر بالامتنان للاستجابة السريعة لطلب فخامة الرئيس، ونعتز برؤية المحكمة الخاصة وقد تطورت إلى محكمة دولية كاملة الهيئة، بات يُعترف بالكثير من ممارساتها بوصفها مثالاً لما ينبغي أن تكون عليه العدالة الجنائية الدولية، طريقة إدارتها وكيف يمكن إشراك السكان وتعظيم ما لعملها من أثر على من عانوا الأمرِّين خلال سنوات الصراع الرهيبة.

وحكومة بلدي لم تتوانى أبداً في دعمها للمحكمة الخاصة، لأننا نؤمن بأن العدالة ضرورية لسيراليون كيما تتغلب على ماضيها وتعود مرة أخرى لتكون جوهرة من ألمع جواهر غرب أفريقيا. وينبثق ذلك الدعم من إيماننا القوي كذلك بأنه لا بد أن تكون المحكمة الخاصة مستقلة ومحايدة ونزيهة، على أن يُنظر إليها بنفس المنظور. ولن أتناول الجانبين الأخيرين لأن التاريخ ومؤرخي القانون هم من يقرر ذلك، ولكن لا يسعني إلا أن أقول إنه من منظورنا، فإن استقلال المحكمة كان عاملاً حاسماً في قدرتها على أداء عملها والوصول إلى الناس في سيراليون.

ولم يتحقق ذلك بمحض الصدفة. فمنذ البداية، كان الشعب في سيراليون في صدارة من طالبوا بإنشاء المحكمة الخاصة. ولذلك، أقيمت المحكمة في فريتاون، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى أن نطلب من المحكمة أن تطبق برنامجاً قوياً للتواصل تعزز وازداد قوة على قوة تحت قيادة منسق برنامج المحكمة للتواصل. ولهذا السبب، واستجابة لنداءات عامة أبناء الشعب في سيراليون، فإن المحكمة تعكف على النظر في تركتها وما يمكن لها أن تضيفه من منافع تتجاوز نطاق عملها القضائي.

إن مجرد وجود المحكمة الخاصة، وولايتها تحديد من يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في سيراليون وتطبيق القواعد عليهم، بغض النظر عمن يكونوا، كان عنصراً محفزاً لإرساء سيادة القانون في بلدي. إلا أن المحكمة الخاصة خطت خطوة أخرى، فأنشأت فريقاً عاملاً بشأن التركة لتعزيز أثرها على سيادة القانون والقيام بدور نشط في النهوض بالمبادرات الرامية إلى بلوغ نفس الهدف. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، مثلاً، وفي إطار العمل الخاص بالتركة، كان للمحكمة دور رئيسي في عقد مؤتمر تشاوري وطني رتبت لعقده المنظمة غير الحكومية الدولية لا سلام بغير عدل والمنظمة عير الحكومية مانيفستو ٩٩، بدعم ومشاركة نشطة من حكومة سيراليون، بشأن تنفيذ تشريعات لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونتيجة لذلك المؤتمر، تم إعداد مشاريع تشريعات نتوقع أن تكون جزءاً من قوانين سيراليون في أوائل العام القادم. وهذا مثال واقعي وملموس على ما ستكون عليه تركة المحكمة الخاصة لسيراليون، بما يخدم الشعب بل والعالم لعقود قادمة.

لقد بدأت المحكمة الخاصة عملها في منتصف عام ٢٠٠٢، أي بعد بضعة أشهر من الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة في بلدي. وكنا قد حققنا السلام بالكاد آنذاك. وكان البعض قد أعربوا عن خشيتهم من أن الوضع قد لا يكون مستقراً بالدرجة الكافية لدعم عمل المحكمة تلك؛ بينما أعرب آخرون عن مخاوفهم من أن تقوض المحكمة عملية السلام التي سعينا جاهدين لتأمينها.

ولم يشملنا الخوف أيضا. وستجري في بلدي مرة أخرى، بعد بضعة أشهر، انتخابات عامة، في جو من السلم المستقر. وكما قال فخامة الرئيس أحمد تيجان كبا في أوائل هذا العام – في أثناء خطابه إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لاستقلال بلدنا الحبيب – قطعت سيراليون شوطا طويلا وينبغي لها أن تشعر بالفخر، وظلت متحدة في وجه الشدائد. ولقد بقينا متحدين كديمقراطية، وتعززت إلى حد كبير جدا المبادئ الديمقراطية الأساسية التي نحيا على أساسها حياتنا نتيجة لوجود المحكمة الخاصة كمؤسسة مستقلة تسعى إلى تطبيق سيادة القانون.

وعلى الرغم من كل ما لدينا من قوة، وكل ما لدينا من عزم على ألا تعود سيراليون قط إلى أيام اليأس الماضية، لم نحقق هدفنا المتمثل في تحقيق السلم المستدام بالعمل وحدنا. وسأكون مقصرا إن لم أبرز الدور الحاسم الأهمية الذي ما برحت المحكمة الخاصة تضطلع به في مساعدتنا في صون السلم في بلدنا وتعزيزه. وحتى قبل خروج المحكمة الخاصة إلى حيز الوجود، كانت فكرة إقامتها في حد ذاتها عاملا هاما في وقف الأعمال القتالية. بل أن احتفال حرق الأسلحة الذي كان إيذانا بنهاية الحرب حدث عقب أيام قليلة من توقيع الاتفاق المتعلق بإنشاء المحكمة الخاصة من قبل السيد سليمان ايكوما بريوا المدعي العام ووزير العدل في سيراليون حينئذ ونائب الرئيس حاليا. والسيد هانس كوريل الذي كان ساعتئذ وكيل الأمين العام للشؤون القانونية. ولم تكن الصلة بين السلم والأمن واضحة من قبل قدر ما هي واضحة الآن. وليكن ذلك تذكرة وتحذيرا لمن يود أن يفرق بين الاثنين.

ولقد اتسمت حياة المحكمة الخاصة بمعالم معينة على الطريق وتحديات. وتمثل آخر معلم لها، وكان ذلك منذ بضعة أيام خلت، في بدء محاكمة رئيس دولة سابق – وهو أول رئيس دولة أفريقي يقدم على المحاكمة لارتكابه انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي – لم يهدد بسلوكه بلده فحسب، وإنما هدد أيضا جيرانه، بما في ذلك سيراليون. بيد أن هذا المعلم يحمل في طياته تحديات خاصة به، لأن المحاكمة لا تجري في فريتاون وإنما في لاهاي. وهو يحمل في ثناياه تحديات تتمثل في كفالة أن تتاح لشعب سيراليون الفرصة التي يتوقعها في حضور المحاكمات التي تجري باسمه. وهو يحمل تحديات تتمثل في ضمان استمرار استقلال المحكمة الخاصة وتصورها على أنها مستقلة، نظرا لأن المحاكمة تجري في مقر المحكمة الجنائية الدولية. ويحمل هذا المعلم معه أيضا تحديات تتعلق بالسوقيات وأخرى تتعلق بالقانون. ونحن على ثقة من أن المحكمة الخاصة ستتصدى لهذه التحديات كما تصدت لغيرها في الماضي.

غير أن التحدي الذي واجهته دائما، وما زالت تواجهه، تحد لا يمكن أن تتغلب عليه المحكمة الخاصة وحدها. وليس من المحتم أن تكون إقامة العدل عملية باهظة التكلفة، ونحن نسمع في أحيان أكثر مما ينبغي عن الأموال اللازمة . لقد كان من الصفات المتميزة للمحكمة الخاصة قدرتها على أن تنهض بأعمالها بميزانية محدودة، ميزانية كانت دائما أقل من ميزانيات محاكم وهيئات تحكيمية دولية أخرى. إلا أنه يجب أيضا ألا يغرب عن بالنا أن إقامة العدل لا تكون بغير ثمن.

وعندما طالب رئيس بلدي بالعدالة، وعندما رد المجتمع الدولي على ذلك النداء، آثار ذلك توقعات شعب بلدي. لقد توقع الشعب، وما زال يتوقع، إقامة عدالة منصفة، وعدالة نزيهة، وعدالة مستقلة. وهو يتوقع الانتهاء من النظر في القضايا، وإصدار أحكام فيها، والاستماع إلى الطعون والبت فيها، حتى نحقق في نهاية المطاف مساءلة من خططوا ونفذوا جرائم بشعة ضد شعب سيراليون.

ولا بد من الوفاء بالوعود المقدمة منذ سبع سنوات. ونحن نطلب من كل الحاضرين هنا، وإلى المجتمع الدولي بأسره، الوفاء بتلك الوعود. وكلنا – الحكومة، والشعب، والمحكمة الخاصة ذاتها – اضطلعنا، وما زلنا نضطلع، بدورنا في إنهاء عملية الإفلات من العقاب في سيراليون كما اضطلع المجلس أيضا بدوره.

لقد كانت الرحلة حتى الآن طويلة ولكنها لم تنته بعد. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي يتكون منها، أن يعطي المحكمة الخاصة الاستقرار المالي الذي تحتاج إليه كي تمضي بهذه المحاكمات حتى نهاية عملية الاستئناف، وأن يدعم أعمال المحكمة التي تمثل تراثا لنا، وأن يكفل قدرتها على أن تستأثر باهتمام شعب سيراليون، خاصة في هذه الأونة التي يجري فيها جزء هام من أعمالها بعيدا عن بلدنا.

ونحن في الختام، مقتنعون بأنه ليس بوسع أي دولة منفردة أو مجموعة من الدول أن تعبئ الموارد اللازمة وحدها. ولقد بادر وفدي، كجزء من الجهود التعاونية، إلى طلب الدعم المالي من الدول الأفريقية ومن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتلك هي رسالة من سيراليون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورما نادين (كندا) (تكلم الانكليزية): تتشرف كندا بترأس لجنة الإدارة في المحكمة الخاصة، ويسرها أنها أتيحت لها هذه الفرصة لتتكلم في مجلس الأمن عن أعمال المحكمة. ويشرفها بصفة خاصة أن تفعل ذلك في أثناء

رئاسة بلجيكا، نظرا لأن هذا البلد معروف بالتزامه بالعدالة الجنائية الدولية.

ومن المنصف، بعد سنتين من مثول الرئيس السابق للمحكمة الخاصة في هذه القاعة، أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت المحكمة تصادف النجاح في الوفاء بالولاية المناطة بها. أولا، وكما سمع أعضاء المجلس من رئيس المحكمة القاضي كنج، ومن المدعي العام السيد راب، ستنتهي في القريب جميع المحاكمات الجارية في فريتاون، وسيصدر في الأسابيع القادمة حكمان في اثنتين من تلك المحاكمات. وإذا كانت هناك طعون في المحاكمات الجارية في فريتاون، يتوقع الانتهاء من تلك الطعون في نهاية السنة القادمة. وينبغي أن تنتهي عمليات المحكمة في فرتياون وفي لاهاي في أواخر عام ٢٠٠٩.

ثانيا، قد يكون من المفيد الاستماع إلى ما يود شعب سيراليون ذاته أن يقول. لقد أجريت مؤخرا دراسة استقصائية فيها بين ١٠ ٠٠٠ من مواطني سيراليون من كل أنحاء البلد ذكر فيها ٩١ في المائة منهم أنهم إما يوافقون أو يوافقون بشدة على أن المحكمة الخاصة أسهمت في بناء السلام في سيراليون، وذكر ٨٨ في المائة أنهم إما يوافقون أو يوافقون بشدة على أن إنشاء المحكمة كان أفضل خيار للنظر في الجرائم التي ارتكبت في أثناء الحرب. وهذا تصويت هام بالثقة في المحكمة – محكمة مولت حتى الآن بالمساهمات الطوعية، وأنشئت بكاملها حرفيا منذ سنوات قليلة فقط، وتعمل الآن في بلد دمرته الحرب الأهلية.

وعلى الرغم من هذه المنجزات الضخمة لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة. وكان التمويل ولا يزال أهم مسألة تواجه المحكمة. ولقد عانت المحكمة طوال تاريخها لأنها كانت في أحيان كثيرة على غير يقين من شهر إلى آخر مما إذا كانت ستتوفر لها الأموال اللازمة في البنك. ولقد كان لعدم اليقين المالي الناشئ عن ذلك أثر عميق على كل جانب من جوانب عمليات المحكمة. ولقد اتخذت لجنة الإدارة تدابير لعلاج هذه المسألة. واعتمدت في الشهر الماضي ميزانية إتمام مدتها ثلاثة سنوات لإدامة المحكمة حتى نهاية أعمالها في أواخر عام ٢٠٠٩. ومن شأن هذا أن يعطي المحكمة خطة مالية واضحة تسمح لها بأن تنفذ على نحو فعال استراتيجيتها للإتمام. ولكن هذا لن يحدث إلا إذا تقدم المانحون بالمزيد من المساهمات. ولقد قدم ما يزيد على ٤٠ بلدا من مختلف أنحاء العالم مساهمات للمحكمة على امتداد السنوات الماضية. ونحن نشكر تلك البلدان، ولكننا نحث أيضا البلدان التي يمكنها أن تقدم مساهمة على أن تفعل ذلك.

والتحديات التي تواجهها المحكمة ليست مالية فحسب. وأود بإيجاز أن أتناول ثلاثة منها: إنفاذ الأحكام، وحماية الشهود، والمسائل الناشئة من مسائل أخرى. لقد وافقت ثلاث دول فقط حتى الآن على إنفاذ الأحكام الصادرة ضد أفراد أدينوا وحكم عليهم بالسجن لمدد معينة. وقلة من البلدان فقط عرضت أن تساعد الشهود الذين هم في ظروف صعبة والذين يجب إعادة توطينهم في بلدان ثالثة من أجل حمايتهم. وتلكما ضرورتان تكتسيان كلتاهما بالأهمية. ويمكن أن تقدم الدول مساهمات غير نقدية هامة لأعمال المحكمة بالموافقة على إنفاذ الأحكام أو بقبول إعادة توطين بعض الشهود.

وعلاوة على ذلك، سيطرح إنهاء أعمال المحكمة أيضا عددا من المسائل التي تشكل تحديا. وعلى سبيل المثال ينبغي إتاحة إمكانية إطلاع الجمهور على المحفوظات، في الوقت الذي يتعين فيه الحفاظ على سرية المعلومات الحساسة، مثل أسماء الشهود المشمولين بالحماية. وقد يتعين استعراض الأحكام الصادرة بالسجن بعد عدة سنوات وقد تستمر حاجة الشهود المشمولين بالحماية إلى هذه الحماية.

(تكلم بالفرنسية)

وستكون المحكمة الخاصة أو محكمة من نوعها تواجه هذه المسائل وغيرها من المسائل الصعبة المقترنة بإتمام أعمالها. وحتى الآن كانت المحكمة الخاصة رائدة بحق. فلقد كانت أول محكمة جنائية دولية تمول عن طريق المساهمات الطوعية. وكانت أول محكمة في التاريخ الحديث تعقد مداولاتها في ذات البلد الذي يزعم أن الجرائم المعنية ارتكبت فيه.

وكانت المحكمة أول من أنشأ مكتب محامي الدفاع الرئيسي، وستكون أول من يبدأ عملية معقدة تتمثل في إجراء محاكمات في آن واحد في قارتين تفصل بينهما آلاف الكيلومترات.

والكثير منا يفخرون بما قامت به المحكمة من أعمال تمثل الأولى من نوعها، وبما أحرزته من منجزات أخرى. ولكني لا أود أن أترك انطباعاً بأن هذا كان شيئا سهلا. والواقع أن المحكمة بحاجة ماسة إلى موارد مالية. وعلاوة على ذلك فإن الالتزام الشخصي والفني المطلوب من كل العاملين في المحكمة، ويقدمه كل العاملين في المحكمة دون استثناء، التزام ضخم. كما أن المصالح - التي تعلقها سيراليون، والمنطقة، والعدالة الجنائية الدولية على ذلك - مصالح كبيرة.

وتنهض المحكمة الخاصة بدورها للإسهام في استعادة سيادة القانون، وإنهاء عملية الإفلات من العقاب في سيراليون. والأمر يرجع لنا في أن نواصل الاضطلاع بدورنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد هامبورغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب هولندا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعي العام فيها من أعمالها الجارية، وتقدر إتاحة هذه الفرصة لنا للتكلم في المجلس. وتؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

تجري مناقشة اليوم بشأن المحكمة الخاصة في لحظة هامة من تاريخ المحكمة. فلقد شهد هذا الأسبوع بداية محاكمة تشارلز تيلور، ويتوقع صدور أحكام في قضيتي المجلس الثوري للقوات المسلحة وقوات الدفاع المدني في أواخر هذا الشهر وفي تموز/يوليه على التوالي.

ولقد أسهمت أعمال المحكمة الخاصة مساهمة هامة في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب. إذ توضح محاكمة تشارلز تيلور أنه حتى رؤساء الدول لا يتمتعون، ولن يتمتعوا، بالإفلات من العقاب، وأنهم سيساءلون إذا ما ارتكبوا جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم إبادة جماعية.

ونرى أن أعمال المحكمة - جنبا إلى جنب مع الأعمال التي يقوم بها في قطاع العدالة جملة جهات منها لجنة بناء السلام - ستسهم في توطيد السلام والأمن والتنمية على نحو طويل الأجل في سيراليون.

وما برحت هولندا من المؤيدين الملتزمين للمحكمة الخاصة منذ إنشائها. وهولندا عضو متفان في لجنة الإدارة ومن بين المانحين الرئيسيين لها، وتعتزم مواصلة تقديم هذا الدعم إلى أن يتم الانتهاء من استراتيجية الإتمام.

ولقد قبلت هولندا مسؤولية أن تكون الدولة المضيفة لمحاكمة تشارلز تايلور. وبالإضافة إلى توفير الدعم المالي، ما زلنا نقدم للمحكمة الخاصة الموظفين وخدمات الأمن بالمجان. وتستخدم، فيما يتصل بمحاكمة تشارلز تايلور، مرافق المحكمة الجنائية الدولية ونلاحظ مع الارتياح أن التعاون بين المحكمة الخاصة، والمحكمة الجنائية الدولية، والدولة المضيفة يمضي على نحو جيد جدا.

والمحكمة، كما ذكر من قبل، مشهورة ببرنامجها الممتاز للاتصال والإعلام. ونشيد بالمحكمة لجهودها لجعل إجراءات محاكمة تشارلز تايلور متاحة لشعب سيراليون ولغرب أفريقيا على نحو أوسع، وسنساعد المحكمة في هذه الجهود كلما أمكن ذلك.

ولقد أحرزت المحكمة الخاصة لسيراليون تقدما كبيرا على امتداد السنة الماضية. ومن الأهمية الأساسية التقيد باستراتيجية الإتمام. ولهذا نطلب إلى المحكمة أن تبذل كل ما في وسعها لكفالة ذلك.

ومن الجلي أنه لن يتسنى للمحكمة أن تنتهي من أعمالها الهامة بدون أن تتوفر لها الموارد المالية الكافية. ومن الأهمية بمكان أن يكفل لها المجتمع الدولي القيام بذلك. وهولندا، مثلها مثل الآخرين، تطلب إلى جميع البلدان الحاضرة هنا أن تكفل توفر التمويل الكافي للمحكمة الخاصة.

وأخيرا، من الأهمية بالفعل التأكيد على أن أعمال المحكمة الخاصة لن تنتهي بكاملها في عام ٢٠٠٩. فستظل بعض الوظائف الناشئة عن أعمالها باقية بعد ذلك التاريخ بكثير. ويلزم كفالة استمرار تركة هذه المؤسسة للجمهور عامة ولشعب سيراليون بصفة خاصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفد نيجيريا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أعرب عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة الأمريكية للطريقة الفائقة الفعالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وما كان لتوقيت هذه المناقشة أن يكون أفضل مما هو عليه الآن، نظرا لبدء محاكمة السيد تشارلز تايلور مؤخرا، والحاجة الماسة إلى تعزيز قدرة المحكمة الخاصة لسيراليون وتزويدها بالموارد اللازمة لها لمواجهة الحالة الراهنة.

وما زالت نيجيريا تؤمن بسيادة القانون وبأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولهذا نرى أن إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون سيحقق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن نشعر بالارتياح لأن المحكمة وجهت رسالة واضحة بأنه ليس هناك من هو فوق القانون كما أنها تعرب، علاوة على ذلك، عن رفض المجتمع الدولي الجماعي للإفلات من العقاب.

وتقدر نيجيريا القرارات الهامة التي وصلت إليها المحكمة الخاصة حتى الآن. ولقد برهنت المحكمة على أنها جزء هام من عملية السلام في سيراليون، وعلى أن الحصانة السياسية لرئيس دولة ما ينبغي ألا تحول دون محاكمته على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، وعلى أنها تقف ضد جريمة تجنيد الجنود الأطفال. كما أعلنت المحكمة أن الزواج القسري جريمة ضد الإنسانية وانتهاك للقانون العرفي ضمن جملة أمور. ويسعدنا أن نعلم أنه سيصدر في القريب حكم بشأن الجرائم البشعة المرتكبة في سيراليون.

وترحب نيجيريا بجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تدعم أعمال المحكمة الخاصة عن طريق المساهمات الطوعية. كما أننا نشجع بالمثل من لم يشاركوا في هذا المسعى حتى الآن على أن يفعلوا ذلك. ولقد ثبت في واقع الحال أن المساهمات الطوعية غير كافية لتلبية احتياجات المحكمة. ولهذا تطلب نيجيريا إلى المجتمع الدولي أن يلتمس على سبيل الاستعجال تدابير أخرى لتعزيز تمويل المحكمة الخاصة. فمن شأن هذا أن يكفل تدفقات يعول عليها من الموارد لعمليات المحكمة وغيرها من المتطلبات ذات الصلة، مثل اشتراك الضحايا في مداولات المحكمة، وأن يقضى على التعويقات والتعليقات المحتملة لأنشطة المحكمة.

ومن شأن ذلك أن يزيد تعزيز موقف المحكمة إزاء تناول مسائل أخرى على نحو فعّال نتيجة الأحكام النهائية، من قبيل مراقبة الموقوفين، وأماكن الشهود الرئيسيين وحمايتهم، وإنفاذ الأحكام.

ونحن نرى أن مكافحة الإفلات من العقاب والطغيان الذي مورس في سيراليون ينبغي أن تصل إلى نهايتها المنطقية عن طريق عمل المحكمة الخاصة. وبغية تحقيق ذلك وكفالة عدم التأخير في إحقاق العدالة، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية لجميع المتطلبات المالية للمحكمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتملة الترشيح ألبانيا والجبل الأسود وصربيا والبلدان أيسلندا والنرويج العضوان في رابطة التجارة الحرة الأوروبية وهما العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

في البداية، أود أن أشكر الرئيس كينغ والمدعي العام راب على بيانيهما عن عمل المحكمة الخاصة – إنجازاتها والتحديات التي ما زالت ماثلة أمامها.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة عمل المحكمة الخاصة لسيراليون التي تسهم إسهاما قيما في استعادة السلم والاستقرار في سيراليون. فمن خلال عمل المحكمة، تجري مساءلة أشد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية الوحشية في سيراليون. وفي هذا الصدد، يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن أبرز قضية مدرجة في جدول أعمال المحكمة – محاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور– قد بدأت في لاهاي هذا الأسبوع بالذات. وثمة قضايا أخرى تجري محاكمتها في فريتاون، ويبدو على العموم أن أهداف استراتيجية الإنجاز يمكن تحقيقها.

كما أن المحكمة أسهمت إسهاما كبيرا في تطوير القانون الجنائي الدولي. فهي، على سبيل المثال، أرست إجراءات بالغة الأهمية للتحقيق في استخدام الأطفال جنودا والزواج بالإكراه. كما أنها اتخذت قرارات هامة بشأن الإجراءات الجنائية. وإضافة إلى ذلك، طورت المحكمة مجموعة كاملة من القواعد والنظم بشأن كيفية إنشاء المؤسسة وتشغيلها. وكل هذا جديرا بالتأني كثيرا في دراسته وتحليله بينما ننظر في زيادة تطوير القانون الجنائي الدولي. ونناشد المحكمة وجميع المعنيين بذل كل الجهود للمحافظة على هذه الثروة من الخبرة العملية والقانونية ولتوفير إمكانية الحصول عليها.

كما أن الاتحاد الأوروبي لاحظ مع شعور بالارتياح أن الميزانية الجديدة التي قدمتها المحكمة تغطي الفترة الكاملة لانجاز المحاكمات الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. وذلك مؤشر واضح إلى تصميم المحكمة على أن يقوم تخطيطها المالي والإداري على أساس إستراتيجية انجاز المحاكمات. وهو يوجه رسالة سياسية إلى المجتمع الدولي مفادها أن المحكمة تسير فعلا على الطريق الصحيح وأنها اتخذت جميع التدابير اللازمة لبلوغ أهدافها في الإطار الزمني المحدد. ولكنه يوضح على نحو مماثل أنه بغية أن تنجز المحكمة أعمالها، يلزم الدول الأعضاء أن تستمر في تقديم الدعم للسنوات المتبقية. وأود أن أشير في هذا السياق إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحدها قدمت منذ بدء الإجراءات في عام ٢٠٠٢ أكثر من ٥٦ في المائة من النفقات الكاملة للمحكمة؛ إضافة إلى أن العديد من مشاريع المحكمة

مولهـا الاتحـاد الأوروبي. ولـن يقـصر الاتحـاد الأوروبي في مواصلة دعمه لأعمال المحكمة.

ولكن البيان الذي قدمه رئيس المحكمة كينغ تضمن أيضا عددا من الرسائل الهامة التي يرى الاتحاد الأوروبي أنها تجاوزت كثيرا الحقائق والأرقام. وأود أن أبين مجرد بعض المعالم الرئيسية لعمل المحكمة الخاصة التي نرى أنه يقدم دروسا هامة تحظى باهتمام مجلس الأمن والعضوية الواسعة للأمم المتحدة حينما ننظر في حالات أخرى.

إن المحكمة، من خلال برنامجها غير المسبوق والابتكاري للتوعية وجهودها لتوضيح أعمالها للسكان المعنيين في سيراليون وخارجها، أصبحت تقريبا على كل لسان، وحتى أطفال المدارس سمعوا بها. وأدى هذا بقدر كبير إلى تعزيز قبول هذه الهيئة والدور الذي تضطلع به في سيراليون ومن أجلها. ومن المؤكد أن الجهود الحالية لجعل الإجراءات ضد تشارلز تيلور في لاهاي أكثر شفافية بقدر الإمكان لسكان سيراليون ستضيف إلى هذا الأمر. والأمر الأساسي هو أن يتم اطلاع سكان المنطقة بشكل دقيق على التهم الخطيرة الموجهة بحقه والطريقة التي ستمضي بها الإجراءات قدما، وأن يفهموا هذه التهم.

والمعلم الهام الآخر في ما يتعلق بالملكية هو أن المحكمة بذلت جهودا كبيرة لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الموظفين المحليين - بما في ذلك المهنيون القانونيون في جميع مجالات العدالة الجنائية - إلى عمل المحكمة. واليوم، فإن نصف موظفي المحكمة من مواطني سيراليون. وساعد هذا أيضا على نيل ائتمان وثقة السكان في المنطقة.

ونرى أن كلا العاملين يسهمان في تطور المؤسسات القضائية في سيراليون. ونثق بأن عمل المحكمة سيساعد على إعادة إرساء سيادة القانون للمجتمع بأسره لفترة تتجاوز إلى حد بعيد اليوم الذي ستختتم فيه المحاكمة الأخيرة.

وإضافة إلى السياق المحلي المباشر، أدت المحكمة إلى تعزيز قوي لما سماه الأمين العام السابق كوفي عنان ثقافة سيادة القانون، وهو ما ينبغي أن تدافع عنه الأمم المتحدة بأسرها. ويشير عمل المحكمة الخاصة لسيراليون إلى أنه في العالم اليوم لا يمكن بعد الآن أن تمر بدون عقاب الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ولا يمكن حتى لكبار المسؤولين، بمن فيهم رؤساء الدول أو الحكومات، أن يعولوا على الإفلات من العقاب على أعمالهم. وسيرد المجتمع الدولي- وتمشيا مع مبادئ سيادة القانون- سيرد من خلال الوسائل القانونية وهي: الإجراءات الجنائية التي تقدم مرتكبي الجرائم إلى العدالة بسرعة وبفعالية وبشكل صارم وفقا لجميع المعايير الدولية. وتثبت هذه المحكمة أن ذلك أمر ممكن. وهو ممكن لأن السكان يريدونه، وهو أمر لازم لأنهم لا يستحقون أقل منه. كما أن هذه الرسالة ستؤدي إلى تعزيز قوي للدعم الدولي المتزايد للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تضيف دليلا إلى إدراكنا أنه لا يوجد أي فصل بين السلام من ناحية والعدالة من الناحية الأخرى. ولأي مجتمع، وخاصة، الضحايا الذين يقعون فريسة للمضطهدين القساة، الحق في طلب السلام والعدالة على السواء. وتبين تجربة سكان سيراليون أنه لا توجد قاعدة بأنه يتعين التضحية بأحدهما في سبيل الحصول على الآخر.

إن ''إنجاز المحاكمات'' مصطلح مغر ولكنه في هذا السياق، كما نعلم جميعا، مصطلح مضلل إلى حد ما. وحتى لو تم إنجاز جميع الإجراءات الفعلية ومحاكمة القضايا، فإن هذه ليست نهاية القصة. ويتعين إنفاذ الأحكام ويلزم أن ينفذ المدانون الأحكام الصادرة بحقهم - وفي ذلك لديهم حقوق، وفي ذلك لديهم مركز. وقد تلزم حماية الشهود لفترة تمتد بعد انتهاء محاكمة معينة. وبعد فترة طويلة من تاريخ إنجاز المحاكمات قد تعرف حقائق جديدة ربما تجعل من الضروري

اتخاذ قرارات بعينها. ولجميع هذه الأغراض وغيرها يتعين أن تحفظ ملفات المحكمة بصورة كاملة وتكون قريبة المنال. وفي نظمنا القضائية الوطنية، يمكننا التسليم بأنه توجد دائما محكمة لتقرر بشأن كل هذا. ولكن هنا لا توجد مثل هذه الحكمة، ولذلك السبب يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج على سبيل الإلحاح ما يشار إليها بشكل عام بأنها المسائل المتبقية، تماما كما هو الحال في حالتي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ويثق الاتحاد الأوروبي بان العمل بشأن تلك المسائل مستمر الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للقاضي كينغ كي يرد على التعليقات التي تم الإدلاء بها.

القاضي كينغ (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة، أود مجرد القول إننا ممتنون للغاية للأشخاص الموجودين هنا بعد ظهر هذا اليوم الذين شاركوا بجدية شديدة في هذه المناقشة. وبصفتي رئيس المحكمة الخاصة، أشعر بالتشجيع الشديد للمشاركة وللإسهامات التي قدمتها الدول التي حضر ممثلوها هذه المناقشة. وأعتقد أن الرسالة مفادها أنه سيكون هناك تعاون وأن المحكمة الخاصة ستتمكن من إنجاز ولايتها. وهو أمر لم يكن سهلا؛ بيد أنني أعلم أن المحكمة الخاصة، بتعاون المجتمع الدولي،ستنجح في تجربتها.

وأود أخيرا، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأن أشكر نائبة الأمين العام وأن اشكر جميع الممثلين الذي ضحوا بوقتهم ليحضروا إلى هنا بعد ظهر هذا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي كينغ على كلماته الطيبة.

أعطي الكلمة الآن للسيد راب كي يرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد راب (تكلم بالانكليزية): أشكر المشاركين على تعليقاتهم اليوم وعلى دعمهم القوي لمهمة المحكمة الخاصة لسيراليون. إنه دعم نقدره نحن المشاركين في هذا المسعى تقديرا عميقا، ونتطلع، في بعض الحالات، إلى زيارة عواصمهم للمزيد من مناقشة أعمال المحكمة الخاصة.

كان هناك، على ما أذكر، سؤال واحد، وجهه ممثل الاتحاد الروسي. وأعتقد أن من المناسب أن أقدم ردا. أسترعى السؤال الانتباه إلى غياب السيد تيلور عن افتتاح المحاكمة، اليوم الاثنين، ٤ حزيران/يونيه.

وقد اشتركت في هذا المجال عدة سنوات، قبل ذلك في محكمة رواندا. وسأقول إنه ليس من غير المعتاد أن يتغيب بعض الأفراد المتهمين عن إجراءات المحاكمة.وفي حالات قليلة، اختار هؤلاء الأفراد التغيب عن محاكمات بأكملها. وتقضي الممارسة المتبعة في المحكمة الخاصة لسيراليون والمحاكم الدولية، تمشيا مع الممارسة في كثير من البلدان، بعدم إكراه هؤلاء الأفراد على الحضور، بل التأكد، من خلال محاولة الاتصال بالمتهمين، من أن قرار الفرد المعني بالتغيب عن حضور الإجراءات طوعي وأن من المفهوم أن الإجراءات في غياب المتهم سوف تستمر رغم ذلك.

وتنص ترتيبات التمثيل بواسطة محامي الدفاع على أن ينتدب محامي الدفاع لتمثيل الأفراد الذين يحضر نيابة عنهم. ويحمل هذا الانتداب معه مسؤولية خطيرة هي الاستمرار في الإجراءات وتمثيل المتهم على أفضل وجه يستطيعه المحامي، حتى في حالة عدم تلقي الدفاع التعليمات الكاملة على النحو الذي قد يتمناه.

وأود الآن أن أشير إلى الأحداث والمسائل المعينة التي أثارها السيد تايلور ومحاميه. لقد أثارا قبل ذلك بعض مسائل تتعلق بالحاجة إلى مزيد من الوقت والموارد، واستجابت المحكمة وقلم المحكمة لتلك الطلبات في الماضي. فأتاحت

المحكمة مرتين وقتا إضافيا لاستعداد الدفاع. ومن ثم تأجل افتتاح المحاكمة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. علاوة على ذلك، بموجب قرار صدر مؤخرا، قبل ٤ حزيران/يونيه بكثير، أتاح له قضاة الدائرة الابتدائية ثلاثة أسابيع إضافية للعمل مع محامي دفاعه في التحضير لاستدعاء أول الشهود.

وهناك بالطبع مسألة كفاية التمثيل والمساعدة في التحقيقات المتاحتين للسيد تايلور. وقد أثيرت جميع تلك المسائل لدى قلم المحكمة في مناسبات عديدة. ومن الجدير بالذكر هنا أن المتهم، كما قلت في ملاحظاتي، ادعى العوز، ولذلك فإن خدماته القانونية يتم توفيرها على حساب المحكمة. وقد أبرم قلم المحكمة عقدا مع رئيس فريق دفاعه ينص على زيادة كبيرة في الموارد المتاحة، بما يتجاوز المتاح للمتهمين الآخرين المعروضين على المحكمة. ولديه إمكانية الاتصال برئيس لفريق الدفاع، ومحام، وعدة مساعدين قانونيين للمحققين، على كل من الصعيدين المحلي والدولي، وكلهم تسدد المحكمة تكاليفهم من أموالها. ثم إن هناك مكتب في لاهاي ومكتب في فريتاون، وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، يوجد الآن مكتب في مونروفيا. والخدمات القانونية المتاحة هنا، كما لاحظ رئيس قلم المحكمة، تفوق، أو على الأقل لا تقل عن، التي يتم توفيرها في المحاكم الأخرى.

وأرى أن ثمة مسائل عملية الآن يعمل القضاة وقلم المحكمة على حلها، فيما يتعلق، ربما، بمقدم محام جديد في القضية للحلول محل محام يتركها. ونرى أنه يمكن تسوية تلك المسائل بنية حسنة وسوف يتم تسويتها.

وأرى أن مسألة التمثيل القانوني برمتها بالغة الأهمية ونحن ننظر إلى التبرعات وإلى قاعدة المحكمة. ومن الواضح أن قدرة محكمتنا على توفير المساعدة القانونية للمتهم المعوز لا يمكن تقييدها بعدم وجود الموارد. ومن المهم للغاية أن تكون لدى المحكمة الموارد الضرورية لتوفير فريق دفاع فعال لكل من الأفراد المتهمين. وقد كان الحال كذلك منذ وقت إنشاء المحكمة، ويلزم أن يظل الحال كذلك حتى النهاية. ولهذا السبب نواصل حث الدول الأعضاء على تقديم الدعم للمحكمة وتوفير الموارد الضرورية لا للتحقيق والادعاء فحسب، وإنما أيضا لتمثيل بواسطة الدفاع. وأهم شيء، في نهاية المطاف، أنه لا يكفي أن تكون المحاكمة نزيهة، بل يجب أن يرى الضحايا والمجتمع العالمي بأسره أنها نزيهة.

أشكر أعضاء مجلس الأمن والممثلين الآخرين الذين تقدموا ببياناتهم وطلباتهم. ونتطلع إلى مواصلة عملنا في المحكمة الخاصة لسيراليون، متابعةً لقرارات المجلس من أجل إقامة العدل ووضع نهاية للجرائم الجسيمة المرتكبة في إقليم سيراليون بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد راب على ردوده على الأسئلة وعلى الإيضاحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.